KING KHALID UNIVERSITY
جامعة الملك خالد
رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

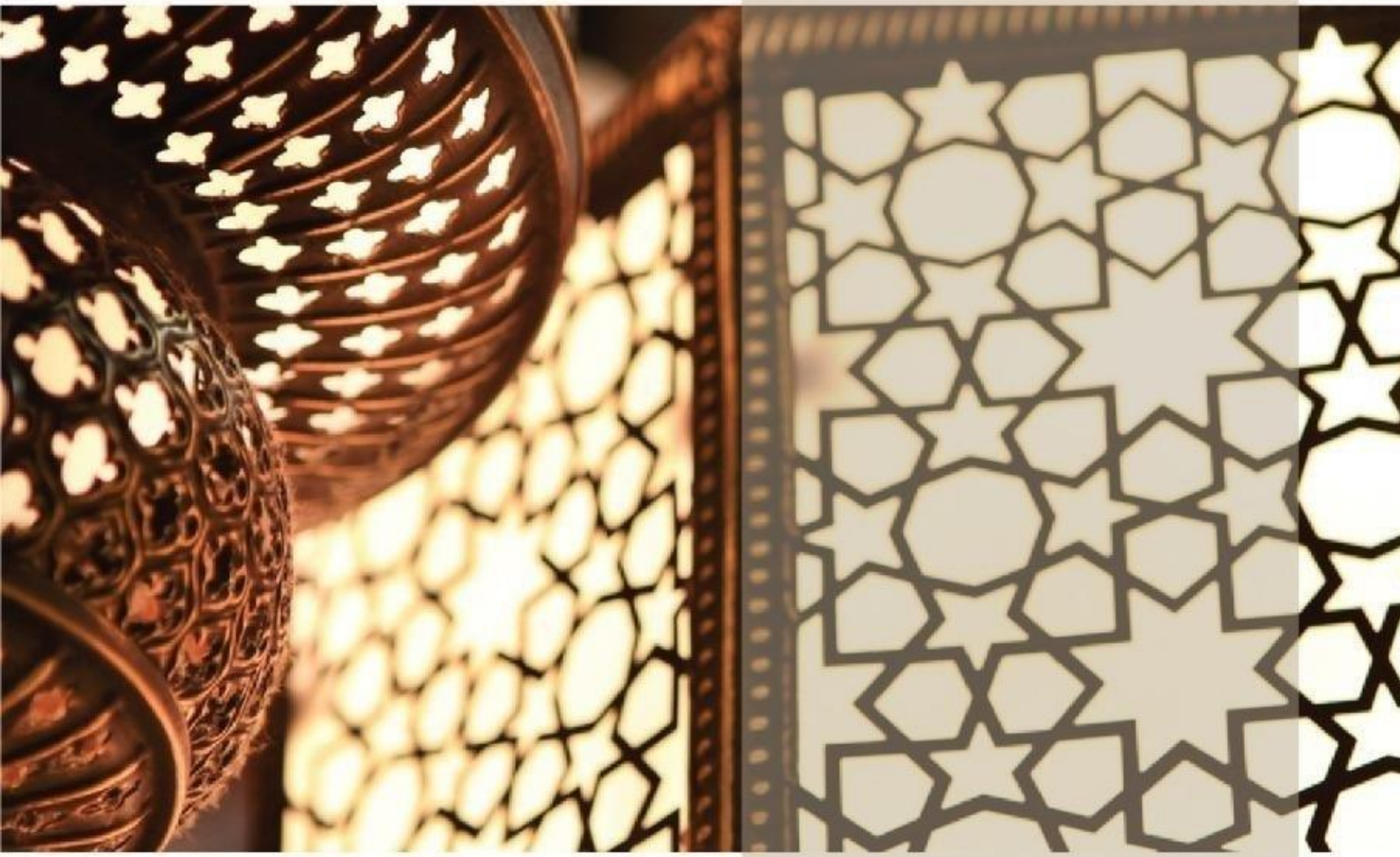

مجلة

جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

علمية - دورية - محكمة

المجلد: التاسع عشر العدد : الأول

التاريخ: ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

مجلة علمية - دورية - محكمة

تُعنَى بنشر الأبحاث الشرعية

والدراسات الإسلامية

تصدر عن جامعة الملك خالد

أبها - المملكة العربية السعودية

المجلد (التاسع عشر) العدد (الأول)

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

رقم إيداع ١٤٢٤/٨١٤

بتاريخ ١٤٢٤/٢/١١هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمك)

١٦٥٨-١١٨٠

الإشـــراف والتحـــرير

المشرف العـام

أ.د. فالح بـن رجاء الله السلمي

رئيـس الجـامعة

نـائب المشـرف العـام

د. حامد بـن مجدوع القرنـي

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحـــرير

أ.د. خالد بـن محمد القرنـي

الهيئة الاستشارية

معالي الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان	عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)
الشيخ الأستاذ الدكتور سعد الخثلان	عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)
الشيخ الدكتور قيس المبارك	عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم	عضو هيئة كبار علماء الأزهر
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور زاهر بن عواض الألمعي	أستاذ التفسير وعلومه
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل	أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عياض بن نامي السلمي	أستاذ أصول الفقه
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الزنيدي	أستاذ الثقافة الإسلامية

أعضاء هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ.د. خالد بن محمد القرني
أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة /جامعة الملك خالد.

أ.د.محمد بن ظاف
أستاذ السنة وعلومها، وعميد كلية الشريعة وأصول الدين / جامعة الملك خالد.

أ.د. جبريل بن محمد حسن البصيلي
عضو هيئة كبار العلماء، وأستاذ أصول الفقه / جامعة الملك خالد.

أ.د. يحيى بن عبد الله البكري
أستاذ السنة وعلومها/جامعة الملك خالد.

أ.د. كمال مولود جحيش
أستاذ المذاهب المعاصرة / جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية / الجزائر

أ.د. منيرة بنت محمد الدوسري
أستاذ التفسير وعلوم القرآن/ جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل بالدمام

أ.د. عبد الرزاق مبروك بالعقروز
أستاذ الفلسفة / جامعة محمد لمين دباغين سطيف ٢/ الجزائر.

أ.د. أحمد آل سعد الغامدي
أستاذ الفقه/جامعة الملك خالد.

أ.د. عرفات أحمد مقبل السهيلي
أستاذ علم الأديان / جامعة تعز / اليمن

د.محمد بن علي القرني
أستاذ الأنظمة المشارك/ جامعة الملك خالد.

د.محمد بن سالم الشغيبي
الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية/جامعة الملك خالد.

رؤيـــة المجلـــة:

ريادة إقليمية في نشر البحث العلمي وسعي للوصول لأفضل تصنيف عالمي في مجالات نشر البحوث.

رسالـــة المجلـــة:

إثراء الحركة العلميّة بخدمة العلم الشرعي بفروعه المختلفة ، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر أبحاثهم فيها لتكون واجهة ثقافيّة مشرقةً للجامعة.

قيـــم المجلـــة:

١. الأمانـــة.

٢. العـــدل.

٣. الوسطية.

٤. الإتقـان.

أهـداف المجلـــة:

١. خدمة البحث العلمي الشرعي الدقيق وفق المنهج الصحيح.

٢. معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة وفق الأصول الشرعية.

٣. إثراء الحركة العلمية بالبحوث المتميزة بما يحقق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها.

٤. إيجاد وسيلة لنشر العلوم الشرعية تمكن الباحثين من نشر بحوثهم وفق منهج البحث العلمي.

٥. التواصل العلمي والبحثي مع علماء الإسلام في كل مكان.

٦. الاهتمام بتحقيق التراث الإسلامي ونشره.

عنوان المجلة:

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

أبها ص.ب: (٩٠١٠)

وتتم المراسلات باسم رئيس هيئة تحرير المجلة:

Email: almajallah@kku.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة

(https://jisais.kku.edu.sa)

قواعد النشر

أولاً – شروط النشر:

١. أن يتقيد البحث بالضوابط الشرعية والسياسات التعليمية والأنظمة المرعية للمملكة العربية السعودية.
٢. أن يتصف البحث بالأصالة والجدة.
٣. التقيد بقواعد البحث العلمي المتعارف عليها.
٤. يمكن للبحث أن يكون جزءاً من كتابٍ للباحث، أو مستلاً من رسالة نال بها درجةً علمية.
٥. إذا كان البحث قد سبق نشره في منافذ نشر أخرى فلا تتحمل المجلة أية تبعات قانونية حيال ذلك.
٦. ألا يزيد عدد كلمات البحث عن عشرة آلاف كلمة، وفي حال الزيادة على ذلك فيعامل باعتباره أكثر من بحث.
٧. يشتمل الملخص على: عنوان البحث، ومشكلة البحث، وأسئلته، والمنهج المتبع، وأهم النتائج.
٨. تشتمل مقدمة البحث على: عنوان الدراسة، ومشكلة البحث، أسئلته، والمنهج المتبع، والدراسات السابقة، والإضافة العلمية، ثم يذكر مخطط البحث وطريقة ترتيبه.

ثانياً – تعليمات النشر:

– يقدم الباحث عمله من خلال الإرسال على الموقع الخاص للمجلة:
(https://itcsvc.kku.edu.sa/KKU_ScientificJournals/faces/login.xhtml)، **مدوناً بنظام** (word)
وفق الآتي:

- **نوع الخط** (Traditional Arabic).
- **نمط المتن**: (١٦)، **والهوامش والمراجع**: (١٢) **والعناوين** (١٨).

- يرفق مع البحث ما يأتي:

- ملخص باللغتين العربية والإنجليزية لا يزيد عن (٢٠٠) كلمة.
- إرفاق ما يثبت اعتماد ترجمة الملخص باللغة الإنجليزية من مركز متخصص، بحيث يكون الختم على ذات الترجمة في الـ pdf المرفق.
- ملخص السيرة الذاتية، يتضمن: (الاسم، الدرجة العلمية، التخصص الدقيق، العمل الحالي، أهم الإنجازات العلمية، عنوان المراسلة، والبريد الإلكتروني، رقم الهاتف).

- التزام التوثيق والإشارة إلى مصادر البحث وفق الطريقة الآتية:

- وضع هوامش كل صفحة في أسفلها؛ وتكون أرقام الحواشي بين قوسين.
- كتابة الآيات القرآنية وفق الرسم العثماني، معزوة في المتن؛ وتُحَمَّل من خلال هذا الرابط: (https://nashr.qurancomplex.gov.sa/site/).
- يجب أن تكون بيانات المراجع الملحقة في آخر البحث كاملةً وغير مختصرة لكل مرجع، وأن يلتزم في كتابتها بأسلوب MLA.

ثالثًا – إجراءات التحكيم والنشر:

- تخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي، وفق اللوائح والأنظمة والضوابط العلمية المتعارف عليها.
- ترتيب البحوث عند نشرها يخضع لاعتبارات فنية، والأصل في ذلك مراعاة الترتيب الزمني.
- تحتفظ المجلة بحقها في نشر البحث في العدد المناسب، أو إعادة نشره في أي صورة كانت.
- تعبر المواد المنشورة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

محتويات العدد

منهج الإمام القَسْطَلَانيِ في عرض القراءات وتوجيهها في كتابه "إرشاد السَاري لشرح صحيح البخاري"
د. أحمد بن محمد بن أحمد آل مصوي الغامدي (جامعة الباحة) [٩-٧٤]

تيار اللادينية المعاصر ووسائل مواجهته يليه دراسة تطبيقية عن تأثير اللادينية وتأثرها بتيار الصحوة المتشدد على فئة الشباب فى المجتمع السعودى
د. أحلام محمد عقيل (جامعة الملك سعود للعلوم الصحية)، د. إنعام محمد عقيل (جامعة جدة) [٧٥-١٣٧]

فلسفة التأويل بين المدرستين الإسلامية والغربية "دراسة مقارنة"
الباحثة. نورة بنت عبد الله سلطان الشهري (معلمة بوزارة التعليم) [١٣٨-١٨٠]

حديث أبي هريرة ﷺ في قصة ذي اليدين في سجدتي السهو "جمعاً وتخريجاً ودراسة"
د. عواطف بنت نصار الرشيدي (جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز) [١٨١-٢٢٨]

سدل الثوب في الصلاة معناه وحكمه والأحاديث الواردة فيه
د. عبد الله بن غالي أبو ربعة السهلي (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) [٢٢٩-٢٧٦]

الجندرية في العالم العربي، أصولها ومبرراتها
د. ابتسام ناجح عبد الله آل محفوظ (جامعة الملك خالد) [٢٧٧-٣١٨]

التضعيف النسبي لأحاديث سفيان بن حسين الواسطي عن محمد بن شهاب الزهري، "جمعاً ودراسة"
أ.د. سعيد بن صالح الرقيب (جامعة الملك خالد) [٣١٩-٣٩٠]

كلمة رئيس التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين. ثم أمَّا بعد:

حدّثَ الباحثُ الأعلمي أنه لما اقتَعَدَ غاربَ الاغتراب، وأنْأتْه المتْربةُ عن الأتراب، طوّحَتْ به طوائحُ الزمن، إلى بلدةٍ ذات عيونٍ وفَنَن، فطفق يجوبُ في طرقاتها، ويجول في حَوماتها؛ لعله يجد مشتغلًا بالبحث العلمي يُخلِق له الدّيباجة، ويبوحُ إليه بالحاجة، تُفَرّج رؤيتُه غُمَّتَه، وتروي روايتُه غُلَّتَه، فقادتْه الخُطا إلى نادٍ رحيب، فيمَّمهُ راجيًا أن يكون طِلْبةَ الأريب، ومقصد اللبيب، فوجده مأهولَ المساند، مشفوهَ الموارد، تُجتنَى من رياضِه أزاهيرُ الكلام، ويُسمَع في أرجائه صريرُ الأقلام. فانْطَلق إليه غير وان، ولا لاوٍ على شان، فلما وطئ حصاه، واستشرف أقصاه؛ وجَدَ رفقةً يتعاطون كأس المنافثة، ويقتدحون زناد المباحثة، فرَغِب في محادثتهم لكلمةٍ تُستفاد، أو أدبٍ يُستزاد، ولما دنا من وسط الحَلقة، رأى رجلًا شَخْتَ الخِلْقَة، ذا أطمارٍ بالية، فوق أريكةٍ عالية، يُطرب الأسماعَ لفظُه، ويَقرعُ القلوبَ وعظُه، لا ينقضي العجب من منطقه القويم، وحسنِ كلامه الصَّميم، فلما رأى تَلَهُّب جَذوته، وتألُّق جلوته، أمعنَ النظرَ في توسّمه، وسرَّحَ الطرفَ في ميسمه، حتى إذا جلس تجاهه، بحيث أَمِنَ اشتباهه؛ أدرك أنه أبو الطيب المتنبي بعينِه ومَينِه، لا قُلبة بجسمه، ولا شُبهة في وسمِه، ولا ريب فيه، ولا لبس يخفيه؛ فانسرى بمرآه الهمّ، وارفضَّتْ بلقياه كتيبةُ الغمّ، وقال في نفسه: ليهنك الخيرُ الوارد، والمغنمُ البارد، ولَعَمري إنْ يكن أفلَ قَمرُ الشِّعرى فقد طلع قَمرُ الشِّعر، أو استَسَرَّ بدرُ النَّثرة فقد تبلَّج بدرُ النَّثر.

وكان أبو الطيب قد أحاطت به أخلاط الزُّمَر، إحاطة الهالةِ بالقمر، والأكمام بالثمر، وكان ممن دلف إليه ثلةٌ من العجم، يقتبسون من فوائده، ويلتقطون بعضَ فرائده، وكان في مقدمهم رجلٌ عرفناه بعدُ بأنه "واين بن بوث"، يحمل في يده كتابًا على طُرته **"حِرفة البحث"**، زاعمًا أنه استبدل فيه السمينَ بالغث، وقد رغب أن تصحبَه تحفةٌ تلائم هواه، ليُقدمها بين يدي نجواه. فاستخبره المتنبي حينئذٍ عن لُبانته، ليتكفل بإعانته. فقال: إن لنا مَأرَباً، ولمن خلفنا مطلباً. فقال له أبو الطيب: كِلا المرامين سيُقضى، وكلكم سوف يَرضى. ثم قال: أخبرني عن هذا الكتاب، وهل فيه ما يفيد الألباب؟ فقال الأعجمي: نعم، لَعَمري إنه ديوانٌ مَلِيءٌ بالإفادة، مشهودٌ له بالإجادة، ويَصْدُق عليه قولُ القائل:

أنا صَخرَةُ الوادي إذا ما زُوحمَتْ *** وإذا نَطَقتُ فإنّني الجوزاءُ

وإذا خَـفِيتُ عـلى الغَـبيّ فَعَـاذِرٌ *** أَلّا تَـرانـي مُـقْلَةٌ عميـاءُ

فضحك أبو الطيب حتى هَوَت دَنِّيَتُه، وذَوتْ سَكِينَتُه. فلما فاء إلى الوقار، وعَقَّبَ الاستغرابَ بالاستغفار؛ قال لجلسائه: هل سمعتم يا أولي الألباب، بأعجَب من هذا العُجاب؟ فقالوا: لا ومَن عنده علمُ الكتاب. فقال: أثبتوها في عجائب الاتفاق، وخلّدوها بطونَ الأوراق، فما سُيِّرَ مثلها في الآفاق.

ثم إن أبا الطيب سأل الأعجمي عن حقيقة الكتاب، طالبًا تقريب ما فيه من اللباب. فقال وافدُ العجم: سأجيبك على هيئةِ القراءة من الكتاب، لا وفق ما سَمِعَتْه في هذه الجلسة الأسماعُ من الأسجاع. ثم قال:

هذا كتابٌ يُغطّي كلَّ ما يتعلق بالبحث العلمي، من إعدادٍ، وتخطيطٍ، وكتابةٍ، وإخراجٍ، ونشر، وهو موجه للباحثين في شتى مجالات العلوم، طُلابًا وأساتذة، **محاولًا طرح حلولٍ للمعضلات التي تواجه طَلَبةَ الدراسات العليا، وعمومَ الباحثين.** والكتاب يبيّن بشكلٍ واضحٍ أنَّ **أفكارَنا أكثر قوةً في الظلام داخل عقولنا، لكنها لا تتمتع بهذه القوة بعد خروجها إلى النور وتناولها من القُرَّاء، وبالتالي فنحن نكتب ليُقَيّم المجتمعُ العلمي أفكارَنا بشكلٍ دقيقٍ وموضوعي.** والحقيقة أن الباحث المتجرد يَصْدُق عليه في غربته قولُ الشاعر:

يضاحك في ذا العيد كلٌّ حبيبَه *** حذائي، وأبكي من أُحبُّ وأندبُ

أحنُّ إلى أهلي وأهوى لقاءَهـم *** وأين من المشتـاق عنقـاء معـربُ

والكتاب يؤكد أن أولئك الباحثين الذين واجهوا عدمَ الاكتراث، بل والعِداء من بعض الجهات والأشخاص، قد قدَّموا أهمَّ البحوث في العالم؛ **لأنهم لم يفقدوا الثقة في قوة البحث العلمي الرصين،** متمثلين قول القائل:

على قَدرِ أهلِ العزمِ تأتي العزائمُ *** وتأتي على قَدرِ الكِـرام المكارمُ

وتَعْظُمُ في عينِ الصغيرِ صغارُها *** وتصغُر في عينِ العظيم العظائمُ

وكان حداؤهم في صعوبة المسير قول الشاعر:

لا يسلم الشرفُ الرفيعُ من الأذى *** حتى يُراق على جوانبه الدمُ

ثم إن الكتاب يؤكد للباحث **ضرورة أن يعرف** -منذ اللحظات الأولى للبحث- **طبيعةَ القُراء المستهدفين**، وحَدّد عددًا من الأسئلة المهمة التي يجب على الباحث أن يجيب عنها في هذا الخصوص. كما يؤكد أن **المهمة الأولى** هي: **العثور على سؤالٍ بحثي يستحق التَّحَقُّقَ، ومن شأنه أن يقود إلى مشكلةٍ بحثيةٍ تستحق الحل**. وحدد لهذه القضية أربعَ خطواتٍ مهمة. وبعد هذا يناقش الكتاب كيفية العثور على موضوعٍ من بين الموضوعات التي تهم الباحث، وكيف ينقحه بحيث يصبح العمل عليه -وفق المنهج العلمي- ممكناً. وفي هذا الإطار يؤكد الكتاب جزمًا أن **تحديد مشكلة البحث والإقناع بها هو حجر الزاوية في البحث العلمي الرصين.** وهذا الأمر يعرفه كل باحثٍ متمرس، وليس في حاجةٍ إلى استدلال:

وَلَيسَ يَصِحُّ في الأَفهامِ شَيءٌ *** إِذا احتاجَ النَهارُ إِلى دَليلِ

ثم يشرح الكتابُ بشكلٍ عميق أهميةَ المصادر، وطرائق التفريق بينها، وتحديد مستوياتها، ثم يجيب عن ثلاثة أسئلة مهمة: بمن تثق؟ وما موقفك عندما تكتشف بأن أحد المصادر يجيب عن مشكلتك البحثية ذاتها؟ وما أخلاقيات استخدام العنصر البشري كمصدرٍ للمعلومات؟ مشيرًا إلى قلقٍ يصيب بعضَ الباحثين في بعض مراحل البحث وهو: أنه كلما تَعمّق الباحثُ في العمل على مشروعه قد تواجهه لحظةٌ يبدو فيها كل شيء متداخلًا بطريقةٍ تثير الخلط لديه، وتجعله في حالة يأس، وعادةً ما يحدث ذلك عندما تتراكم الملاحظات بشكلٍ أسرع مما يمكن فرزه، إلا أنه لا ينبغي القلق من هذا؛ لكونه أمرًا معتادًا يمكن تجاوزه بترتيب المعلومات وتقييمها.

ثم يخصص الكتاب جزءًا ليس باليسير منه عن **أمرٍ في غاية الأهمية** ألا وهو: **حجج البحث، والتي من خلالها يجيب الباحث عن أسئلة القراء التي يمكن التنبؤ بها**. ومن ثَم الإقرار والاستجابة للأسئلة المتوقعة والاعتراضات، مشيرًا إلى أن القراء لا يحكمون على حججك من خلال الأسباب والأدلة التي تقدمها فقط، ولكن أيضًا من خلال مدى تنبُّئِك بأسئلتهم، وما يهمهم، وكيفية تناولها، وما الطريقة المثلى للحد من الإجابات التي تنطوي على الاستئناس بالمألوفِ من جهة، أو تستسهل القطع في مواطن الظن من جهةٍ أخرى، وذلك كلُّه لن يتأتى إلا من خلال تقييم الأدلة بشكلٍ موضوعي، **بعيدًا عن**

الانحيازات المسبقة، ومراجعتها مع أصحاب وجهاتِ نظرٍ متباينة، وبالتالي الاستجابة الحقيقية لكل الاعتراضات والبدائل التي قد يثيرها القراء.

والكتاب **مليء بالحلول للمشكلات التي تواجه البحث العلمي، ومكتنزٌ بالأخلاقيات التي يجب أن تكون هي الخيط الناظم لكل سطرٍ يكتبه الباحث.** كما أنه يشير إلى أن مشكلة البحث العلمي الجاد تعاني منها التخصصات كلُّها؛ حتى بات الباحث الجاد في كثيرٍ مِن المؤسسات العلمية "غريبٌ؛ كصالحٍ في ثمودِ"، وغدا حال هذا الباحث مقارنةً بأكوامِ الباحثين الذين لا يعرف أحدُهم من البحث العلمي إلا اسمَه كقول القائل:

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله *** وأخو الجهالة بالشقاوة ينعمُ

ولكن هذا الحال لن يثني أصحابَ الهمم العلية عن الالتزام بصرامة البحث العلمي الجاد، متمثلين قول المتنبي:

إذا غامرتَ في شرفٍ مرومِ *** فـلا تقنـع بمـا دون النجومِ

فطـعم الموتِ في أمـرٍ حقيرٍ *** كطعمِ الموت في أمـرٍ عظيـمِ

وإذا كان الباحثون كلُّهم تصيبهم المشقة، سواءً أكانوا ممن يلتزم المنهج العلمي في البحث، والمدارسة، والتأليف، أم كانوا ممن لا يعنيهم سوى المكاسب التي يحققونها من وراء الأبحاث مهما كانت رداءتها، فإن الجاد يسلي نفسَه بأنه:

وإذا كانت النفـوس كبـارًا *** تعبَتْ في مـرادها الأجـسامُ

ويعلم أنهم (يألمون كما تألمون)، ولكنكم (ترجون من الله ما لا يرجون)، ويستشعر قولَ الشاعر:

وإذا لم يكن من الموتِ بدٌّ *** فمن العجز أن تموتَ جبانا.

وكأني بأحدهم يقول لنفسه:

ذريني أنلْ ما لا يُنال من العلا *** فصعب العلا في الصعب والسهلُ في السهلِ

وآخر يَرُد -على من يحاول إحباطه بأن ما يكتبه في عامٍ قد أَنجز آخرون مثلَه في شهرٍ، أو أقل- بقول أبي الطيب:

شرُّ البلادِ مكانٌ لا صديق به *** وشر ما يكسب الإنسان ما يصمُ

وشر ما قَنَصَتْه راحتي قنصٌ *** شُـهْبُ البُزاةِ سـواءٌ فيه والـرخَمُ

وهنا سأل بعضُ الحاضرين أبا الطيب عما تتميز به شجاعة الباحث، فقال على البديهة:

إن السيوفَ مع الذين قلوبُهم *** كقلوبهنَّ إذا التقى الجمعانِ

تلقى الحسامَ على جراءةِ حدّه *** مثل الجبان بكفِّ كلِّ جبانِ

ثم تأمّل هنيهةً ثم قال:

الرأي قبل شجاعة الشجعانِ *** هو أولٌ وهي المحلُّ الثاني

فإذا هما اجتمعا لنفسٍ حرةٍ *** بلغَتْ من العلياء كلَّ مكانِ

فقيل: ولماذا يتنكبُ بعضُ الباحثين طريقَ البحث العلمي الرصين؟ فقال:

وكلٌّ يرى طُرقَ الشجاعةِ والندى *** ولكنَّ طبعَ النفس للنفسِ قائدُ

قيل: ولكنهم لا يكتفون بتنكبه، بل إن بعضهم لا يستسيغ طرائق المنهج العلمي، فقال:

ومن يكُ ذا فمٍ مُرٍّ مريضٍ *** يجد مُرًا به الماءَ الزلالا

فقيل له: إن بعض الباحثين ذوي الهمم مضطرٌ في بعض المؤسسات العلمية إلى مشاركة بعضِ من لا يرفع بالعلم رأساً، فقال:

ومِن نكدِ الدنيا على الحُرِّ أنْ يَرى *** عدوًا له ما مِن صداقته بُدُّ

فقال أحد الحاضرين: لقد عرفنا بعضَ أساتذة الجامعات، وإن أحدهم لا يتوانى عن أن ينشر بحثًا لا يليق بطالب بكالوريوس فضلًا عن أستاذٍ جامعي، فقال:

مَن يهُنْ يَسهل الهوانُ عليه *** ما لجرحٍ بميتٍ إيلامُ

ثم استرجع وقال:

يرى الجبناءُ أنَّ العجزَ عقلٌ *** وتلك خديعةُ الطبعِ اللئيمِ

فقال آخر: ولكنَّا عرفنا بعضَ من يحملون أفكارًا نيّرةً، لكنهم لا يُسهمون في حركة البحث والتأليف، فقال أبو الطيب:

ولم أرَ في عيوب الناسِ عيبًا *** كنقصِ القادرين على التمامِ

قال ثالثٌ: فإنَّ في بعض المؤسسات العلمية من الباحثات مَن تَفُوقُ الجمعَ من الباحثين الذكور، فقال المتنبي:

وما التأنيثُ لاسمِ الشمسِ عيبٌ *** ولا التذكيرُ فخرٌ للهلالِ

قيل: كيف تحتضن الجامعاتُ الألوفَ من الباحثين بينما أصحاب البحث العلمي الرصين أقل من القليل؟ فقال:

إنَّ السلاحَ جميعُ الناسِ تحملُه *** وليس كلُّ ذواتِ المِخْلبِ السَّبُعُ

فنادى رجلٌ من آخر المجلس: لقد حاولنا كثيرًا في المجالس العلمية الإقناعَ بضرورةِ المنهج العلمي خصوصًا للمشتغلين بالعلم الشرعي، ولكن الاعتراضات كانت من رفاق الطريق. فقال أبو الطيب:

وكَمْ من عائبٍ قولاً صحيحًا *** وآفته من الفهمِ السقيمِ

ولكنْ تأخذُ الآذانُ منه *** على قَدْرِ القرائحِ والعُلومِ

قيل: فلقد وقفنا والله على متميزين في العلم لكنهم لم يحظوا من المكانة في جامعاتهم بما حظي به أولئك الذين لا يحسنون سوى التلفيق بين أقوال السابقين، فقال:

قد يُنعم الله بالبلوى وإن عَظُمَتْ *** ويَبتلي الله بعضَ القومِ بالنِّعَمِ

ثم تأمَّل، ثم قال:

إذا كان بعضُ الناسِ سيفًا لدولةٍ *** ففي الناسِ بُوقاتٌ لها وطبولُ

ثم عاد فقال:

جَمَحَ الزمانُ فما لذيذٌ خالصٌ *** مما يشوبُ، ولا سرورٌ كاملُ

فقيل له: هل من وصيةٍ لمن يُسهر ليلَه، ويُظمئ نهارَه من أجل ألَّا يكتب سوى ما تَقَر به عيونُ الباحثين من ذوي الهمم؟ فقال:

لولا المشقةُ ساد الناسُ كلُّهُمُ *** الجودُ يُفقِر والإقدامُ قَتَّالُ

فقال أحدُ الحاضرين: أما إنك لو تأمَّلتَ مئات الأبحاث التي تَصدر عن أقسامنا العلمية لرأيتَ جُلَّها في صراعٍ مع الأموات، فقال المتنبي:

وإذا ما خلا الجبانُ بأرضٍ *** طلَبَ الطعنَ وحده والنِّزالا

ولم يزل القومُ يُعانون السُّرَى، ويُعاصون الكَرَى، في حديثٍ ألذُّ من العنبِ والتوت، وأسحر من هاروت وماروت، في رفقةٍ أخلاقهم أرقُّ من النسيم، وعِشرتهم أجمل من الدُّرِّ النَّظِيم، مطارحتُهم أعذب من الأَري المذاب، وأطيب من لثْم ثنايا الثّغور العِذاب، إلى أنْ بلغ الليلُ غايتَه، ورفع الفجرُ رايتَه، فلما أسفر الفاضح، ولم يبق إلا واضح؛ دنا أحدُهم من **الباحث الأعلمي**، وقال له: من أين

إيابُك؟ وإلى أين انسيابُك؟ وأين مَدَبُّ صِباك؟ ومن أين مَهبُّ صَباك؟ وسأله عن ألفاظه ممن استعار جوهرَها؟ وكيف تخيَّرَها؟ وأنَّى له هذه المِنحةُ؟ ومن أينَ تسنَّتْ تلكم الملحةُ؟ ومن الذي تفوحُ في كلامِه أراييحُ فصاحتِه؟ وتلوحُ بين حروفه مصابيحُ صباحتِه؟ فقال **الأعلمي**: ما أنا إلا ناقلٌ عن أبي الفضل الهمداني، وأبي محمدٍ الحريري، وكلُّ ما سمعْتَه شرارةٌ من نارهم، وومضةٌ من نورهم، فَهُمَا بُغية الملْتَمِس، وجَذوة المقْتَبِس. وحينها انفضَّ المجلس، وقد امتلأتْ بالأُنْسِ الأَنفُس، مصلّين على المبتعثِ بالفُرقانِ السّاطع البُرهان، **صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا**

رَئِيْسُ التحرِيْر

أ.د. خَالِدُ بْنُ مُحَمَّد القَرْنِيّ

التضعيف النسبي لأحاديث سفيان بن حسين الواسطي عن محمد بن شهاب الزهري -جمعاً ودراسة-

إعداد

أ.د. سعيد بن صالح الرقيب

الأستاذ بقسم السنة وعلومها – كلية الشريعة وأصول الدين

جامعة الملك خالد

ملخص البحث

عنوان البحث: التضعيف النسبي لأحاديث سفيان بن حسين الواسطي عن محمد بن شهاب الزهري، جمعاً ودراسة.

يطلق علماء الجرح والتعديل حكماً عاماً على الراوي، فتأخذ أحاديث الراوي حكم مرتبته تصحيحاً أو تضعيفاً، إلا أنهم قد يستثنون من ذلك الحكم العام بحكم استثنائي، يسمونه بالتضعيف النسبي، فيضعفون أحاديث بعض الرواة الثقات عن شيخ معين، ومنهم سفيان بن حسين وهو ثقة، إلا في حديثه عن الزهري، فقد حكم العلماء على ضعفها.

يقوم البحث بالتحقق من صحة هذا الحكم، وقد جمع الباحث (٤٣) حديثاً مما رواه سفيان بن حسين عن الزهري، ومقارنة أحاديثه بأحاديث الرواة المقدمين في الزهري، ودراستها بمنهج النقد الحديثي.

وكانت نتيجة البحث: أن عدد (٢٢) حديثاً مقبولٌ، وعدد (٢١) حديثاً مردودٌ من رواية سفيان بن حسين عن الزهري.

الكلمات المفتاحية: التضعيف، النسبي، سفيان بن حسين، الزهري.

❁❁❁

Abstract

Research Title: The relative weakening of Sufyan bin Hussein Al-Wasati's Hadiths transmitted by Mohammed bin Shahab Al-Zohri, collecting and a studying.

Scholars of Criticism of *Hadith* narrators (*Jarh wa-Ta'deel*) give a general ruling on the narrator, so the narrator's hadiths take his rank rule as correcting or weakening, but they may make an exception from that general ruling by an exceptional ruling, which they call relative weakness, so they weaken the hadiths of some trustworthy narrators from a certain shaykh, including Sufyan bin Hussein, who is trustworthy, except his hadiths transmitted by Al-Zohri, scholars have judged the weakness of the same.

The research verifies the validity of this ruling, and the researcher has collected (43) hadiths narrated by Sufyan bin Hussein transmitted by Al-Zohri, and compared his hadiths with the hadiths of the narrators presented in Al-Zohri, and studied them using Hadith Criticism Method.

The result of the research was: there are (22) twenty two hadiths accepted and (21) twenty one hadiths are rejected from the narration of Sufyan bin Hussein transmitted by Al-Zohri.

Keywords: weakness, relative, Sufyan bin Hussein, Al-Zohri.

مُقَدِّمَة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله ونبيه محمد ﷺ.

فمن مفاخر العلوم الشرعية علوم الحديث الشريف التي أسست منهجاً علمياً وتطبيقياً في قبول الأخبار أو ردها، ذلك بما أسسه وطبقه علماء النقد الحديثي من الكلام على الرواة جرحاً وتعديلاً، والبحث بعد ذلك فيما يقبل أو يرد من حديث كل راوٍ بصفة عامة أو خاصة بكل تجرد وإنصاف.

ومن دقة منهجهم بيان ما يقبل من الراوي الثقة أو يرد في بعض شيوخه، بحيث تأخذ مروياته حكماً نسبياً، وهو ما اشتهر عندهم بالرواة الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، قال ابن رجب: "جماعة من أصحاب الزهري ضعفوا في الزهري خاصة، منهم سفيان بن حسين "[1]، وقد سبقه الإمام ابن عدي في ذكر جملة من المرويات المنتقدة من رواية سفيان بن حسين عن الزهري، ولأن كلاً منهما قد أخرج له البخاري في الصحيح على جهة التفرق، إلا موضعين على جهة الاجتماع تعليقاً، فرغبت في كتابة هذا البحث تحت عنوان: "التضعيف النسبي لأحاديث سفيان بن حسين الواسطي عن محمد بن شهاب الزهري"، لبيان ما يقبل من حديث سفيان بن حسين عن الإمام وما يرد عن الزهري خاصة.

أهمية البحث:

١- يعد علم علل الحديث سنام علوم الحديث حيث تجتمع تحته غالب أنواع علوم الحديث الأخرى، ويمثل الجانب العملي في منهج النقد الحديثي للسند والمتن.

٢- اتفقت كلمة أهل النقد الحديثي على تضعيف مرويات سفيان بن حسين عن الزهري، وتحتاج المسألة إلى بحث وتحقيق في هذا الاتفاق.

٣- يقدم البحث منهجية علمية لمراجعة مرويات الراوي في أحد شيوخه، ولبيان ما يقبل من روايته عن ذلك الشيخ.

---

(١) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي. تحقيق: د. نور الدين عتر، ط١، دمشق، دار الملاح، ١٣٩٨هـ، ٢: ٨٠٨.

أهداف البحث:

١- بيان منهج المحدثين الدقيق في تمييز ما يقبل وما يرد من أحاديث راوٍ عن شيخ من شيوخه.

٢- جمع الأحاديث المرفوعة التي رواها سفيان بن حسين عن الزهري.

٣- التفريق بين ما يقبل من حديث سفيان بن حسين عن الزهري، وما يرد منها.

سبب اختياره:

اخترت الكتابة في هذا الموضوع لأمور منها:

١- لأتشرف بخدمة الحديث الشريف في فرع من فروعه المشكلة نظرياً وعملياً.

٢- للتمكن من التطبيق العملي لقواعد النقد الحديثي للتفريق بين ما يقبل وما يرد من حديث راوٍ عن عن أحد شيوخه.

٣- لجمع مرويات سفيان بن حسين عن شيخه الزهري، والتحقق من الحكم العام الذي أطلقه علماء النقد على مروياته عن الزهري.

مشكلة البحث:

يجيب هذا البحث عن الأسئلة التالية:

١- هل تقبل الأحاديث التي رواها سفيان بن حسين عن الزهري بعامة، أو ترد بعامة؟

٢- هل وافق سفيان بن حسين في أحاديثه عن الزهري بقية الرواة عن الزهري، أم خالفهم؟

٣- هل يتحقق منهج المحدثين في قبول ما توبع عليه الراوي، أو ورد ما تفرد به أو خالف غيره عن شيخ بعينه؟

٤- هل التضعيف النسبي مؤثر في جميع مرويات الراوي عن شيخه المضعف فيه، أم لا؟

الدراسات السابقة:

لم أجد في قواعد البيانات المتوفرة في شبكة الأنترنت من جمع أحاديث سفيان بن حسين عن الإمام الزهري، ودرسها لبيان ما يقبل منها وما يرد.

حدود البحث:

الأحاديث المرفوعة التي رواها سفيان بن حسين عن الإمام الزهري، في جميع مصادر الحديث الشريف المسندة.

منهج البحث:

جمعت الأحاديث المرفوعة التي رواها سفيان بن حسين عن الزهري من مصادر الحديث الشريف، وسلكت في دراستها منهجاً مختصراً يؤدي المطلوب، ويتفق مع طبيعة الأبحاث المختصرة في المجلات العلمية، وكان منهج الدراسة كما يلي:

١. أورد الحديث حسب المتن الذي رواه سفيان بن حسين.

٢. أبدأ بتخريج الحديث من طريق سفيان بن حسين.

٣. إذا كانت رواية سفيان بن حسين موافقة لبقية الرواة عن الزهري، ذكرت جملة ممن وافقهم سفيان بن حسين.

٤. إذا كان الحديث مما اختلف فيه على الزهري من عدة وجوه فعلى صورتين:

الأولى: إذا كانت رواية سفيان بن حسين من الروايات الراجحة والمحفوظة عن الزهري فإني أشير إلى وجود الاختلاف على الزهري، وأذكر الوجه الذي رواه سفيان عن الزهري ومن تابعه عليه، دون ذكر الأوجه المرجوحة.

الثانية: إذا كانت رواية سفيان بن حسين من الروايات المرجوحة والمردودة عن الزهري فإني أذكر أوجه الاختلاف، ورواة كل وجه، والراجح مع التعليل بالقرائن.

٥. إذا كان الحديث مما تفرد به سفيان بن حسين، ولم يتابع عليه، أو كان الخطأ ممن دونه فأبينه.

٦. إذا كان الحديث مما اختلف فيه على سفيان بن حسين، فإني أبين أوجه الاختلاف، ومن روى كل وجه، والمتابعات لسفيان بن حسين، وأبين الراجح مع التعليل بالقرائن.

٧. أذكر مصدر الحديث، ورقم الحديث فيه، أو الجزء والصفحة، مرتباً للمصادر حسب تقدم وفيات أصحابها.

٨. اقتصرت في تراجم الرواة المتفق على تعديلهم أو جرحهم على ما قرره ابن حجر في تقريب التهذيب، وأتوسع قليلاً حسب الحاجة، ولا أعيد الترجمة أو الإحالة إليها مرة أخرى طلباً للاختصار.

٩. أذكر في نهاية كل حديث خلاصة لبيان حكم رواية سفيان بن حسين عن الزهري من حيث الموافقة أو المخالفة لغيره.

١٠. أذكر ما يؤيد ذلك ببعض أقوال أهل العلم.

خطة البحث:

المقدمة، تمهيد:

أولاً: المقصود بالتضعيف النسبي.

ثانياً: ترجمة مختصرة لسفيان بن حسين الواسطي.

ثالثاً: ترجمة مختصرة لمحمد بن مسلم الزهري.

المبحث الأول: الأحاديث المقبولة من رواية سفيان بن حسين عن الزهري.

المطلب الأول: الأحاديث المقبولة من رواية سفيان بن حسين عن الزهري من دون اختلاف على الزهري.

المطلب الثاني: الأحاديث المقبولة من رواية سفيان بن حسين عن الزهري بوجود اختلاف على الزهري.

المطلب الثالث: الأحاديث المقبولة التي وقع فيها اختلاف عن سفيان بن حسين وكان الوجه الراجح عنه موافقاً لغيره.

المبحث الثاني: الأحاديث المردودة من رواية سفيان بن حسين عن الزهري.

المطلب الأول: الأحاديث المردودة من رواية سفيان بن حسين عن الزهري بوجود اختلاف على الزهري.

المطلب الثاني: الأحاديث المردودة التي تفرد بها سفيان بن حسين عن الزهري.

المطلب الثالث: الأحاديث المردودة من رواية سفيان بن حسين عن الزهري، والحمل فيها على من دون سفيان بن حسين.

الخاتمة، المراجع.

تمهيد

أولاً: المقصود بالتضعيف النسبي.

يطلق علماء الجرح والتعديل أحكاماً على راوٍ جرحاً أو تعديلاً، فتأخذ مروياته عندهم حكم مرتبته التي أطلقت عليه، تصحيحاً أو تضعيفاً، ومن يتبحر في دراسة الجرح والتعديل وعلل الحديث للتلازم التام بينهما يجد أن للعلماء تقييدات كثيرة في أحكامهم المطلقة على الرواة تقيد ما أطلق من أحكام التعديل خاصة بالنسبة لأمر معين، فتنقل الحكم المطلق على أحاديث الراوي المعدل عن الأصل وهو القبول إلى الرد كتقييد للحكم المطلق بقبول مروياته فترد بعض أحاديثه كالاستثناء لها من الحكم المطلق، وهو ما اشتهر بالتضعيف النسبي، قال ابن رجب: "ذكر قوم من الثقات لا يذكر أكثرهم غالباً في أكثر كتب الجرح وقد ضعف حديثهم إما في بعض الأوقات أو في بعض الأماكن أو عن بعض الشيوخ"(١).

قال ابن حجر في ترجمة إبراهيم بن يوسف بن إسحاق السبيعي...: "قال بن المديني ليس هو كأقوى ما يكون، قلت: هذا تضعيف نسبي، وقال الجوزجاني: ضعيف، قلت: وهو إطلاق مردود "(٢) فجعل النسبي مغايراً للحكم المطلق.

ولم أجد من عرف التضعيف النسبي في مصادر الجرح والتعديل ويمكن تعريفه بما يلي: الحكم على مرويات الثقة بالرد بقيد ذاتي أو خارجي مؤثر.

ونتيجة لهذه المقيدات للحكم على مرويات الراوي يستفاد منها بألا يحكم لراوٍ ثقة بقبول جميع حديثه مطلقاً فلربما ضعف بقيد ذاتي أو خارجي يؤثر فعلاً على مروياته، ومن المقيدات المشهورة على ما أطلق من توثيق بعض الرواة ما يلي:

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ١:٣٠٨.

(٢) أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، ط، القاهرة: السلفية، ١٣٨٠هـ، ٣٨٣.

القيد المكاني:

فتضعف مرويات بعض الرواة بالنسبة لبلد معين كالبلد الذي حدث فيه، مثاله: "معمر بن راشد، قال عنه الإمام أحمد: "حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة"(١).

أو بالنسبة عن أهل بلد معين: مثاله: "إسماعيل ين عياش الحمصي قال يحيى بن معين: "في روايته عن أهل العراق، وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح"(٢).

القيد الزمني:

فتضعف مرويات بعض الرواة بالنسبة لفترات زمنية من حياته، مثاله قال عباس الدوري: "سمعت يحيى -بن معين- يقول: كان عطاء بن السائب قد اختلط، قال: سمعت من عبيدة ثلاثين حديثاً، فقلت ليحيى:فما سمع منه جرير وذووه أليس هو صحيح؟ قال: لا ما روى هو وخالد الطحان كأنه يضعفهم إلا من سمع منه قديماً، قال يحيى: وقد سمع أبو عوانة منه في الصحة وفى الاختلاط جميعاً"(٣).

قيد صيغة التحديث:

(١) يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ-١٤١٣هـ.

(٢) عبد الرحمن بن محمد الرازي (ابن أبي حاتم)، الجرح والتعديل، ط١، الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيروت، تصوير دار إحياء التراث العربي، ١٣٧١هـ، ١٩٢:٢.

(٣) يحيى بن معين الروائسي، التاريخ برواية عباس الدوري، تحقيق: د.أحمد محمد سيف، ط١، مركز إحيتء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ، ٣: ٣٢٨.

فتضعف مرويات بعض الرواة بالنسبة لطريقة تحديثه، مثاله هشيم بن بشير الواسطي، قال ابن سعد فيه: "كان ثقة ثبتاً كثير الحديث، يدلس كثيراً، فما قال في حديثه أخبرنا فهو: حجة، وما لم يقل فيه أخبرنا: فليس بشيء"(١).

قيد مصدر التحديث:

فتضعف مرويات بعض الرواة بالنسبة لطريقته في ضبط الحديث: بضبط الصدر أو بضبط السطر -ضبط الكتاب- مثاله: "زهير بن محمد التميمي: قال أبو حاتم: محله الصدق وفي حفظه سوء، فما حدث به من حفظه ففيه أغاليط، وما حدث من كتبه فهو صالح"(٢).

قيد المشيخة:

فتضعف مرويات بعض الرواة بالنسبة لروايته عن شيخ أو شيوخ بعينهم، ومثاله: "جرير بن حازم في روايته عن قتادة السدوسي، قال ابن حبان عن جرير بن حازم: "ثقة، وضُعِّفَ في قتادة، وله أوهام إِذا حدث من حفظه"(٣).

ومن أمثلة ذلك سفيان بن حسين الواسطي في روايته عن الزهري قال يحيى بن معين: "ثقة، وهو صالح، حديثه عن الزهري قط ليس بذاك إنما سمع من الزهري بالموسم"(٤)، وهو مدار هذا البحث.

وحيث اتفق علماء النقد على الحكم بتضعيف مرويات سفيان بن حسين عن الزهري عموماً، لكن وجد الباحث أن الإمام البخاري قد أورد تعليقاً في كتابه الجامع الصحيح حديثاً لسفيان بن حسين متابعة لرواية الأوزاعي في الجهر في صلاة الكسوف، قال ابن حجر: "وأما رواية سفيان بن حسين فوصلها الترمذي والطحاوي بلفظ صلى صلاة الكسوف وجهر

(١) محمد بن سعد بن منيع الزهري، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ، ٢٢٧ : ٧.

(٢) الرازي، الجرح والتعديل، ٤١ : ٩.

(٣) محمد بن حبان أبو حاتم البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٦هـ، ١:٧٢.

(٤) الرازي، الجرح والتعديل، ٢٢٧: ٤.

بالقراءة فيها وقد تابعهم على ذكر الجهر عن الزهري عقيل عند الطحاوي وإسحاق بن راشد عند الدارقطني وهذه طرق يعضد بعضها بعضاً يفيد مجموعها الجزم بذلك فلا معنى لتعليل من أعله بتضعيف سفيان بن حسين"[1].

ويستفاد من صنيع الإمام البخاري أن الراوي المضعف نسبياً يقبل من حديثه ما قامت القرائن على قبول حديثه من متابعة، أو اختصاص، أو غيرها، وجاء هذا البحث لبيان ما يعرف بانتقاء ما صح من حديث الراوي الضعيف أو المضعف نسبياً لوجود قرينة تقوي حديثه، ولدفع الحكم العام بتضعيف جميع مرويات الراوي دون مقارنة لمروياته التي أجاد فيها الرواية سنداً ومتناً، ولم يخالف أو يتفرد فيها بشيء عن طبقته في شيخ من الشيوخ.

فيكون التضعيف النسبي لحديث الثقة عدولاً عن الحكم المطلق بقبول مروياته إلى ردها بقيد.

ثانياً: ترجمة مختصرة لسفيان بن حسين الواسطي.

سفيان بن حسين بن الحسن، أبو محمد، ويقال: أبو الحسن، الواسطي، مولى عبد الله بن خازم السلمي.

روى عن: حميد الطويل، ومحمد ابن شهاب الزهري، والحكم بن عتيبة.

روى عنه: عمر بن علي المقدمي، ويزيد بن هارون، وعباد بن العوام.

قال ابن معين: "هو عن غير الزهري أثبت منه عن الزهري، إنما سمع من الزهري بالموسم" وقال أيضاً فيه: "ليس به بأس، هو صالح حديثه عن الزهري فقط ليس بذاك"، وقال: "ثقة وهو ضعيف الحديث عن الزهري".

وقال أحمد بن حنبل: "ليس بذاك في حديثه عن الزهري"، وقال العجلي: "واسطي ثقة"، وقال أبو حاتم: "سفيان بن حسين صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال النسائي: "ليس به بأس إلا في الزهري".

(١) العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ٢:٦٣٩.

وقال ابن حبان: "وأما روايته عن الزهري فإن فيها تخاليط يجب أن يجانب، وهو ثقة في غير حديث الزهري". وقال: "روى عن الزهري المقلوبات وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأثبات وذاك أن صحيفة الزهري اختلط عليه فكان يأتي بها على التوهم فالأنصاف في أمره تنكب ما روى عن الزهري، والاحتجاج بما روى عن غيره".

وقال ابن عدي: "ولسفيان أحاديث، عن الزهري وغيره، وهو في غير الزهري صالح الحديث كما قال ابن معين وعن الزهري يروي عنه أشياء خالف فيها الناس من باب المتون ومن الأسانيد".

وجعله ابن رجب في الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري وهم: قوم لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه، ولكن تكلم في حفظهم".

وقال الذهبي: "صدوق مشهور، يروي عن الزهري مضطرب فيه".

وقال ابن حجر: "ثقة حجة في غير الزهري وإنما ضعفه من ضعفه في حديث الزهري لأنه لم يضبط عنه"، وقال: "ثقة في غير الزهري باتفاقهم".

مات سنة خمسين ومائة[1].

ثالثاً: ترجمة مختصرة لمحمد بن شهاب الزهري.

محمد بن مسلم بن عبيد اللهَّ بن عبد اللهَّ بن شهاب الحارث الزهري.

روى عن: سعيد بن المسيب، وقبيصة بن ذؤيب، ونافع مولى ابن عمر.

روى عنه: مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وسفيان بن حسين.

قال أيوب السختياني: "ما رأيت أحدًا أعلم من الزهري"، وقال معمر: "ولا رأيت مثل الزهري في الفن الذي هو فيه"، وقال ابن سعد: "قالوا: وكان الزهري ثقة كثير الحديث

(١) الرازي، الجرح والتعديل، ت ٧٩٤، ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ت ٨٤٢، أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: سهيل زكار، ط٣، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩هـ، ٢/ ٣٤٧، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحنبلي، شرح علل الترمذي، ١:٢٩، ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ت٨٥٢هـ، تحقيق: صغير الباكستاني، ط١، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٦هـ، ت ٢٤٣٦.

والعلم والرواية فقيهًا جامعًا"، وقال ابن حجر: الفقيه، الحافظ، متقن على جلالته وإتقانه"، مات سنة أربع وعشرين ومائة[1].

كبار أصحاب الزهري، والطبقة الأولى من المقدمين فيه:

قسم ابن رجب الحنبلي الرواة عن الزهري إلى خمس طبقات: "الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري والعلم بحديثه والضبط له: كمالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر العُمري، ومعمر بن راشد، ويونس بن يزيد، وعُقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري"[2].

وذكرت الطبقة الأولى فقط لأنها المعيار الذي يقاس به مرويات بقية الرواة على الزهري عند الاختلاف عليه أو التفرد عنه فيما يروى عنه.

❁❁❁

(١) الزهري، الطبقات الكبرى، ٥:٣٥٤، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت ٥٦٠٦، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٦٢٩٦.

(٢) الحنبلي، شرح علل الترمذي، ١:٢٩.

المبحث الأول

الأحاديث المقبولة من رواية سفيان بن حسين عن الزهري

المطلب الأول: الأحاديث المقبولة من رواية سفيان بن حسين عن الزهري من دون اختلاف على الزهري.

١. عَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّهَا قَالَتِ: انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ فَقَامَ رَسُولُ الله ﷺ فِي الصلاةِ، ثُمَّ قَرَأَ قِرَاءَةً يَجْهَرُ فِيهَا، ثُمَّ رَكَعَ عَلَى نَحْوٍ مِمَّا قَرَأَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ قِرَاءَتِهِ، ثُمَّ رَكَعَ عَلَى نَحْوِ مَا قَرَأَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، وَسَجَدَ، ثُمَّ قَامَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى، فَصَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعَ فِي الْأُولَى، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ الله لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ بَشَرٍ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى الصلاةِ".

تخريج الحديث:

ذكره البخاري تعليقاً ح (١٠٦٦)، وأخرجه الترمذي ح (٥٦٣)، وابن خزيمة ح (١٥٦٠)، من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه أحمد ح (٢٥٠٠٣) والبخاري ح (١٠٤٧) و(٢٣٠٣) من طريق عقيل بن خالد[١].

أخرجه عبد الرزاق ح (٤٩٢٢)، عن معمر بن راشد، ومن طريقه: أحمد ح (٢٥٩٨٨)، والبخاري ح (١٠٥٨) والترمذي (٥٨١) وابن خزيمة ح (١٣٩٨)[٢].

أخرجه البخاري ح (١٢١٢) و(٤٦٢٤)، ومسلم (٩٠١)، وابن ماجه (١٢٦٣)، وأبو داود ح (١١٨٠)، وابن الجارود في المنتقى (٢٦٧) وابن حبان (٢٨٤١) من طريق يونس بن يزيد[٣].

---

(١) عقيل بالضم بن خالد بن عقيل بالفتح الأيلي ثقة ثبت مات سنة أربع وأربعين ع، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت٤٦٦٥.

(٢) معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة، ثقة ثبت فاضل مات سنة أربع وخمسين ومائة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت٦٨٠٩.

(٣) يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، ثقة، مات سنة تسع وخمسين ومائة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٧٩١٩.

ذكره البخاري تعليقاً ح (١٠٦٦)، وأخرجه مسلم ح (٩٠١) وأبو داود (١١٨٨) والنسائي في المجتبى (١٤٦٤)، والحاكم في المستدرك ح (١٢٤٤)، من طريق الأوزاعي[١].

أخرجه البخاري ح (١٠٦٥)، ومسلم ح (٩٠١) وابن حبان ح (٢٨٤٣) من طريق عبد الرحمن بن نمر اليحصبي[٢].

أخرجه أحمد ح (٢٥٢١٠)، والنسائي في المجتبى (١٤٦٤) من طريق شعيب بن أبي حمزة[٣].

سبعتهم: عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين ستة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، وفيهم من الطبقة الأولى والثانية من أصحاب الزهري، ورواية بعضهم مخرجة في الصحيحين، وذكر البخاري رواية سفيان بن حسين تعليقاً.

٢. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا عَتِيرَةَ وَلَا فَرَعَ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا جَلَبَ، وَلَا جَنَبَ"[٤].

(١) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو الفقيه ثقة جليل مات سنة سبع وخمسين، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت (٣٩٦٧).

(٢) عبد الرحمن بن نمر اليحصبي، الدمشقي، ثقة لم يرو عنه من الثامنة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت (٤٠٣٠).

(٣) شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم واسم أبيه دينار أبو بشر الحمصي ثقة عابد قال بن معين من أثبت الناس في الزهري، مات سنة اثنتين وستين ومائة، ت (٢٧٩٨).

(٤) العتيرة: الذبيحة التي كانت تذبح للأصنام، فيصب دمها على رأسها، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ ٣:١٧٨.، الفرع: أول ما تلده الناقة، كانوا يذبحونه لآلهتهم، جلب: أن يتبع الرجل فرسه فيزجره ويجلب عليه ويصيح حثا له على الجري، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣:٣٤٥.، جنب: أن يجنب فرسا إلى فرسه الذي يسابق عليه، فإذا فتر المركوب تحول إلى المجنوب، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ١:٢٧٨.، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ١: ٣٠٣.

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي ح (٢٤٢٦)، واحمد ح (٧٢٥٦)، والنسائي في الكبرى ح (٤٥٣٥)، والدارقطني في السنن ح (٤٨٣٤) من طريق سفيان بن حسين به.

أخرجه الحميدي ح (١١٢٦)، عن سفيان بن عيينة[١]، ومن طريقه: البخاري ح (٥٤٧٣) ومسلم ح (١٩٦٧) وأبو داود ح (٢٨٣١).

أخرجه عبد الرزاق ح (٧٩٩٨)، عن معمر بن راشد، ومن طريقه: أحمد ح (٧٨٦٦)، والبخاري ح (٥٤٣٧) والترمذي ح (١٥١٢)، والنسائي في الكبرى ح (٤٥٣٥) وابن حبان ح (٥٨٩٠).

أخرجه الطيالسي ح (٢٤١٨) والدارقطني في العلل ح (١٦٨٨)، عن زمعة بن صالح[٢].

أخرجه البزار ح (٧٨٠٢) من طريق محمد بن أبي حفصة[٣].

خمستهم: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين أربعة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، وفيهم من الطبقة الأولى والثانية من أصحاب الزهري، ورواية بعضهم مخرجة في الصحيحين.

٣. عن علي ﷺ قال: "نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ تَحْبِسُوا لُحُومَ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ".

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ح (١٢٧٦) وأبو يعلى ح (٢٧٧)، من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه البخاري ح (٥٥٧١) و مسلم ح (١٩٦٩)، من طريق يونس بن يزيد.

---

(١) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات، مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٢٤٥١.

(٢) زمعة بن صالح الجندي، ضعيف، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٢٠٣٥.

(٣) محمد ابن أبي حفصة ميسرة أبو سلمة البصري صدوق يخطىء، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٥٨٢٦.

أخرجه مسلم ح (١٩٦٩) من طريق صالح بن كيسان[١].

أخرجه عبد الرزاق ح (٥٦٣٦)، عن معمر بن راشد، ومن طريقه: أخرجه أحمد (٥٨٧)، ومسلم ح (١٩٦٩)، والنسائي في المجتبى ح (٤٤٣٦)، من طريق معمر بن راشد.

أخرجه أحمد ح (٨٠٦) والبخاري ح (٥٥٧٤)، ومسلم ح (١٩٦٩) من طريق: محمد بن عبد الله بن مسلم: ابن أخي الزهري[٢].

خمستهم: عن الزهري، عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف، عن علي ﷺ به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين أربعة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، وفيهم من الطبقة الأولى والثانية من أصحاب الزهري، ورواية بعضهم مخرجة في الصحيحين.

٤. عن جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ".

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ح (١٧٧٦٣)، والطبراني في الكبير ح (١٥١٥) من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه الحميدي ح (٥٥٧) واحمد ح (١٦٧٣٢)، ومسلم ح (٢٥٥٦)، وأبو داود ح (١٦٩٦)، والترمذي ح (١٩٠٩)، من طريق سفيان بن عيينة.

أخرجه عبد الرزاق ح (٢٠٢٣٨)، عن معمر بن راشد، ومن طريقه: أحمد ح (١٦٧٧٢).

أخرجه البخاري ح (٥٩٨٤)، والطبراني في الكبير ح (١٥١٠)، من طريق عقيل بن خالد.

---

(١) صالح بن كيسان المدني أبو محمد أو أبو الحارث، ثقة ثبت فقيه، مات بعد سنة ثلاثين أو أربعين ومائة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٢٨٨٤.

(٢) محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني بن أخي الزهري، صدوق له أوهام، مات سنة اثنتين وخمسين وقيل بعدها، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٦٠٤٩.

أخرجه مسلم ح (٢٥٥٦)، وابن حبان ح (٤٥٤) من طريق مالك بن أنس، بلفظ: قاطع رحم.

أخرجه الطبراني في الكبير ح (١٥١٤) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي.

أخرجه ابن خزيمة في التوحيد ٢/ ٨٦٢، والخرائطي في مساوئ الأخلاق ح (٢٦٢) من طريق يونس بن يزيد.

أخرجه الطبراني في الكبير ح (١٥١٣) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق[1].

أخرجه الطبراني في الكبير ح (١٥١٧) من طريق شعيب بن أبي حمزة.

تسعتهم: عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين ثمانية من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، وفيهم من الطبقة الأولى والثانية من أصحاب الزهري، ورواية بعضهم مخرجة في الصحيحين.

٥. عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا تُبَاعُ ثَمَرَةٌ بِثَمَرَةٍ، وَلَا تُبَاعُ ثَمَرَةٌ حَتَّى يَبْدُوَ صلاحُهَا" قَالَ سالم بن عبد الله:فَلَقِيَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ، فَقَالَ:رَخَّصَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي عَرَايَا.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ح (٢١٦٧٢) من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه الحميدي ح (٤٠٣)، أحمد ح (٢١٥٨٤)، ومسلم ح (١٥٣٤)، والنسائي ح (٤٥٣٦) من طريق سفيان بن عيينة.

أخرجه البخاري ح (٢١٨٣)، من طريق عقيل بن خالد.

أخرجه الدارمي ح (٢٥٥٨)، واحمد ح (٢١٥٨١) وابن حبان ح (٥٠٠٩)، والطبراني في الكبير ح (٤٧٥٩)، من طريق عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي.

(١) عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني، صدوق رمي بالقدر من السادسة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٣٨٠٠.

أخرجه النسائي في المجتبى ح (٤٥٣٦) من طريق صالح بن كيسان.

خمستهم:عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر ﷺ، عن أبيه، عن زيد بن ثابت ﷺ به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين أربعة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، وفيهم من الطبقة الأولى والثانية من أصحاب الزهري، ورواية بعضهم مخرجة في الصحيحين.

٦. عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ مَرْدُودٌ، وَإِنِ اشْتَرَطُوا مِائَةَ مَرَّةٍ."

تخريج الحديث:

أخرجه وإسحاق بن راهويه ح (٧٤٣)، واحمد ح (٢٥٥٠٤) من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه البخاري ح (٢١٥٥) من طريق شعيب بن أبي حمزة.

أخرجه أحمد ح (٢٤٥٢٢)، والبخاري ح (٢٥٦١)، و(٢٧١٧) ومسلم ح (١٥٠٤)، وأبو داود ح (٣٩٢٩)، والترمذي ح (٢٢٥٧)، والنسائي في الكبرى ح (٩٩٩١) من طريق الليث بن سعد[1].

أخرجه النسائي في المجتبى ح (٤٦٥٦) من طريق يونس بن يزيد.

أخرجه عبد الرزاق ح (١٦١٦١) عن معمر بن راشد.

أخرجه أحمد ح (٢٦٣٥٥) من طريق ابن أخي الزهري.

ستتهم: عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة ﷺ به.

(١) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، مات سنة خمس وسبعين ومائة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٥٦٨٤.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين خمسة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، وفيهم من الطبقة الأولى والثانية من أصحاب الزهري، ورواية بعضهم مخرجة في الصحيحين.

٧. عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: الْحَجُّ كُلَّ عَامٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: الْحَجُّ مَرَّةً، فَمَنْ زَادَ فَتَطَوُّعٌ".

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ح (٣٣٠٣)، وابن ماجه ح (٢٨٨٦)، وأبو داود ح (١٧٢١)، والدارقطني في السنن ح (٢٧٠٠)، والحاكم في المستدرك ح (٣١٥٦) من طريق حسين بن سفيان.

أخرجه أحمد ح (٢٣٠٤) و(٢٦٤٢) والدارمي ح (١٧٨٨)، والدارقطني في السنن ح (٢٧٠١)، والحاكم في المستدرك ح (٣١٥٥) والبيهقي في الكبرى ح (٨٦١٧)، من طريق سليمان بن كثير[١].

أخرجه النسائي في المجتبى ح (٢٦٢٠)، والدارقطني في السنن ح (٢٧٠٢) من طريق عبد الجليل بن حميد اليحصبي[٢].

أخرجه أحمد ح (٣٥١٠)، والدارقطني في السنن ح (٢٦٩٧)، من طريق محمد بن أبي حفصة.

والدارقطني في السنن ح (٢٦٩٨) من طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر[٣].

أخرجه أحمد ح (٣٥٢٠)، من طريق زمعة بن صالح اليماني.

ستتهم: عن الزهري، عن أبي سنان: يزيد الدؤلي، عن ابن عباس ﷺ به.

---

(١) سليمان بن كثير العبدي البصري أبو داود وأبو محمد لا بأس به في غير الزهري من السابعة مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٢٦٠٦.

(٢) عبد الجليل بن حميد اليحصبي أبو مالك المصري لا بأس به من السابعة مات سنة ثمان وأربعين ومائة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٣٧٤٦.

(٣) عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي، صدوق، من السابعة، مات سنة سبع وعشرين ومائة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٣٨٤٩.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين خمسة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، وإن لم يكونوا من كبار الرواة عن الزهري والمقدمين فيه فيبعد أن يجتمع ستة على خطأ في رواية حديث عن شيخهم بنفس الإسناد والمتن.

٨. عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: "كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إذا كان مُعْتَكِفًا، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ، قَالَتْ: فَغَسَلْتُ رَأْسَهُ وَإِنَّ بَيْنِي وَبَيْنَهُ لَعَتَبَةُ الْبَابِ".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة ح (٩٦٩٧)، وأحمد ح (٢٥٩٨٤) و(٢٦٢٧٨)، والنسائي في الكبرى ح (٣٥٥٧)، من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه البخاري ح (٢٠٤٦)، والنسائي في المجتبى ح (٣٦٨) من طريق معمر بن راشد.

أخرجه مالك[١] (في رواية أبي مصعب الزهري)[٢] ح (١٦٩)، ومن طريقه أحمد ح (٢٥٤٨٤)، والدارمي ح (١٠٩٨)، والبخاري ح (٥٩٢٥)، والنسائي في المجتبى ح (٢٧٨.(

أخرجه النسائي في الكبرى ح (٣٥٥٥) من طريق يونس بن يزيد.

أخرجه النسائي في الكبرى ح (٣٣٦٨)، وابن حبان (٣٦٧٠) من طريق الأوزاعي.

أخرجه النسائي في الكبرى ح (٣٥٥٤) من طريق زياد بن سعد[٣].

أخرجه الطيالسي ح (١٥٤٦) عن زمعة بن صالح.

سبعتهم: عن الزهري عن، عروة، عن عائشة ﵂ به.

---

(١) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين، مات سنة تسع وسبعين ومائة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٦٤٢٥.

(٢) العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ١٠:٣٨٠.

(٣) زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني، ثقة ثبت قال بن عيينة كان أثبت أصحاب الزهري من السادسة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٢٠٨٠.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين ستة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، وفيهم من أصحاب الزهري الكبار المقدمين فيه، ورواية مالك بن أنس في صحيح البخاري.

٩. عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ مُلَازِمٌ رَجُلًا، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: يَا رَسُولَ الله، غَرِيمٌ لِي، وَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ يَأْخُذَ النِّصْفَ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، نَعَمْ. قَالَ: فَأَخَذَ الشَّطْرَ وَتَرَكَ الشَّطْرَ".

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ح (٢٧١٧٣)، والدارقطني في السنن ح (٢٨٨٩)، من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه أحمد ح (٢٧١٧٧)، والدارمي ح (٢٦٢٩)، والبخاري ح (٤٥٧) وح (٢٤١٨) وح (٢٧١٠)، ومسلم ح (١٥٥٨)، وابن ماجة ح (٢٤٢٩)، وأبو داود ح (٣٥٩٥)، والنسائي في الكبرى (٥٩٢٦)، من طريق يونس بن يزيد.

أخرجه ابن أبي شيبة ح (٤٩٣) وأحمد ح (١٥٧٦٦) من طريق زمعة بن صالح.

ثلاثتهم: عن الزهري، عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه كعب بن مالك ﷺ به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين اثنين من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، وفيهم أحد كبار أصحاب الزهري، والمقدمين فيه، وحديثه مخرج في صحيح البخاري.

١٠. عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: "لَمَّا تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ وَكَانَتْ تَحْتَ خُنَيْسِ بْنِ حُذَافَةَ لَقِيَ عُمَرُ عُثْمَانَ فَعَرَضَهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ عُثْمَانُ: مَا لِي فِي النِّسَاءِ حَاجَةٌ وَسَأَنْظُرُ فَلَقِيَ أَبَا بَكْرٍ فَعَرَضَهَا عَلَيْهِ فَسَكَتَ، فَوَجَدَ عُمَرُ فِي نَفْسِهِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ. فَإِذَا رَسُولُ الله ﷺ قَدْ خَطَبَهَا، فَلَقِيَ عُمَرُ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ عَرَضْتُهَا عَلَى عُثْمَانَ فَرَدَّنِي، وَإِنِّي عَرَضْتُهَا عَلَيْكَ فَسَكَتَّ عَنِّي فَلَأَنَا عَلَيْكَ كُنْتُ أَشَدَّ غَضَبًا مِنِّي عَلَى عُثْمَانَ وَقَدْ رَدَّنِي، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّهُ قَدْ كَانَ ذَكَرَ مِنْ أَمْرِهَا، وَكَانَ سِرًّا فَكَرِهْتُ أَنْ أُفْشِيَ السِّرَّ".

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ح (٤٨٠٧)، وأبو يعلى ح (٢٠)، والطبراني في الكبير (٣٠٢)، والروياني في مسنده ح (١٤٠٥)، والدارقطني في العلل ح (١)، من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه أحمد ح (٧٤)، والبخاري ح (٥١٢٩)، والنسائي (٤٢٣٨) وابن حبان (٤٠٣٩) من طريق معمر بن راشد.

أخرجه البخاري ح (٥١٢٢)، والنسائي في الكبرى ح (٥٣٤٤)، أبو يعلى ح (١٩) من طريق صالح بن كيسان.

أخرجه البخاري ح (٤٠٠٥) و(٥١٤٥)، والبزار ح (١١٦)، من طريق شعيب بن أبي حمزة

أخرجه الطبراني في الكبير (٣٠٢) من طريق يونس بن يزيد.

أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ح (٣٣٨٥)، والطبراني في الكبير (٣٠٢)، من طريق عقيل بن خالد.

ستتهم: عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر ﷺ به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين خمسة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، وفيهم من كبار أصحاب الزهري والمقدمين فيه، ورواية ثلاثة منهم مخرجة في صحيح البخاري.

١١. عَنْ أَبِي أَيُّوب الْأَنْصَارِيِّ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ: "أَوْتِرْ بخَمْسٍ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَبثَلَاثٍ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَبوَاحِدَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَأَوْمِئْ إِيمَاءً"(١).

(١) في الحديث اختلاف كبير على الزهري في رفعه ووقفه، واقتصرت على تخريج رواية الرفع لأنها من رواية سفيان بن حسين، ومن وافقه.

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي ح (٥٩٤)، وابن أبي شيبة ح (٦٩٠٩)، وأحمد ح (٢٣٥٤٥)، والدارمي ح (١٥٨٢)، والطبراني في الكبير ح (٣٩٦٣) والدارقطني في السنن ح (١٦٤٤) و(١٦٤٥)، والحاكم في المستدرك ح (١١٣٢)، من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه الدارمي ح (١٥٨٣)، وابن ماجة ح (١١٩٠)، والنسائي في الكبرى ح (١٤٩٤) والطبراني في الكبير ح (٣٩٦١) من طريق عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي.

أخرجه أبو داود ح (١٤٢٢) والطبراني في الكبير ح (٣٩٦٢) والحاكم في المستدرك ح (١١٣٩) من طريق بكر بن وائل[1].

أخرجه ابن حبان ح (٢٤٠٧) من طريق يونس بن يزيد.

أخرجه ابن عدي في الكامل ٦/ ١٦٢، والطبراني في الكبير ح (٣٩٦٧) من طريق محمد بن أبي حفصة.

أخرجه النسائي في الكبرى ح (٥٢٧)، والطبراني في الكبير ح (٣٩٦٥) والدارقطني في السنن ح (١٦٤٣) من طريق دويد بن نافع[2].

والدارقطني في السنن ح (١٦٦١)، والحاكم في المستدرك ح (١١٢٩) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي.

سبعتهم: عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين ستة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، وفيهم من كبار أصحاب الزهري، والمقدمين فيه.

(١) بكر بن وائل بن داود التيمي الكوفي صدوق من الثامنة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت٧٥٢.

(٢) دويد بن نافع الأموي مولاهم أبو عيسى الشامي نزل مصر مقبول، من السادسة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت١٨٣٢.

١٢. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "هَذِهِ الْحَبَّةُ السَّوْدَاءُ فِيهَا دَوَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ، وَهُوَ الْمَوْتُ".

تخريج الحديث:

أخرجه المخلص البغدادي في المخلصيات ح (١١٢٢)، والدارقطني في العلل (١٨١٣) وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/ ٢٣٦)، من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه أحمد ح (١٠٦٢٦) والبزار ح (٧٨٠٦) من طريق محمد بن أبي حفصة.

أخرجه مسلم ح (٢٢١٥)، والنسائي في المجتبى ح (٧٥٣٥)، والدارقطني في العلل (١٨١٣) من طريق يونس بن يزيد.

أخرجه البخاري ح (٥٦٨٨)، ومسلم ح (٢٢١٥) (٨٨)، وابن ماجه ح (٣٤٤٧) من طريق عن عقيل بن خالد (وجمع بين سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن الزهري به)، قال الدارقطني: "والقولان محفوظان عن سعيد، وأبي سلمة"[1].

أربعتهم: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين ثلاثة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، ومنهم أحد كبار أصحاب الزهري، والمقدمين فيه.

١٣. عَنِ ابْنِ عُمَر ﷺ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصلاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ".

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة ح (٤٣١٥) من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه مالك في الموطأ ح (٢٤٥)، ومن طريقه أخرجه أحمد ح (٤٦٧٤)، والبخاري ح (٧٣٥) والنسائي في المجتبى ح (٨٧٨)، وابن حبان (١٨٦١).

(١)علي بن عمر الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق د محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط١، المدينة المنورة، دار طيبة، ١٤٠٥هـ، ح ١٨١٣.

أخرجه عبد الرزاق ح (٢٥١٧)، عن معمر بن راشد، ومن طريقه: أحمد ح (٦٣٤٥)، والدارقطني ح(١١١٥).

أخرجه البخاري ح (٧٣٦)، والنسائي ح (٨٧٧) من طريق يونس بن يزيد.

أخرجه البخاري ح (٧٣٦)، والنسائي ح (٨٧٦)، من طريق شعيب بن أبي حمزة.

أخرجه أبو داود (٧٢٢) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي.

أخرجه أبو عوانة في المستخرج ح (٨٥٧) من طريق عبد الملك بن جريج، وح (٨٥٨) من طريق عقيل بن خالد.

سبعتهم: عن الزهري عن سالم بن عبد الله، أبيه عبد الله بن عمر ﷺ به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين ستة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، وفيهم بعض كبار أصحاب الزهري، والمقدمين فيه، وحديثهم مخرج في صحيح البخاري.

١٤. عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ! إِنَّكُمْ أَصْبَحْتُمْ تَزِيدُونَ وَأَصْبَحَتِ الأَنْصَارُ لا تَزِيدُ عَلَى هَيْئَتِهَا الَّتِي هِيَ عَلَيْهَا الْيَوْمَ وَإِنَّ الأَنْصَارَ عَيْبَتِي[1] الَّتِي أَوَيْتُ إِلَيْهَا فَأَكْرِمُوا كَرِيمَهُمْ وَأَحْسِنُوا إِلَى مُحْسِنِهِمْ".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ح (١٧١٢)، والطبراني في الكبير ح (١٥٨)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة ح (٢٠٠٧)، والحاكم في المستدرك ح (٦٨٧٠)، واللفظ له، من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه أحمد ح (١٦٠٧٥)، من طريق معمر بن راشد.

أخرجه أحمد في فضائل الصحابة ح (١٤١٢) من طريق شعيب بن أبي حمزة.

وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة ح (٢٠٠٨) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي.

(١) عيبتي: أي خاصتي وموضع سري. والعرب تكني عن القلوب والصدور بالعياب، لأنها مستودع السرائر، كما أن العياب مستودع الثياب. والعيبة معروفة، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣: ٣٢٧.

أربعتهم: عن الزهري، عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه ﷺ به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين ثلاثة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، وفيهم بعض كبار أصحاب الزهري، والمقدمين فيه.

١٥. عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، قَالَ: رَأَى رَجُلٌ رُؤْيَا، فَجَاءَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ كَأَنَّ ظُلَّةً تَنْطِفُ عَسَلاً وَسَمْنًا (١)، فَكَانَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْهَا، فَبَيْنَ مُسْتَكْثِرٍ وَبَيْنَ مُسْتَقِلٍّ وَبَيْنَ ذَلِكَ، وَكَأَنَّ سَبَبًا مُتَّصلاً إِلَى السَّمَاءِ فَجِئْتَ، فَأَخَذْتَ بِهِ، فَعَلَوْتَ فَأَعْلاَكَ اللهُ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَعْدِكَ، فَأَخَذَ بِهِ فَعَلا فَأَعْلاَهُ اللهُ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَعْدِكُمَا، فَأَخَذَ بِهِ فَعَلا، فَأَعْلاهُ اللهُ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَعْدِكُمْ، فَأَخَذَ بِهِ فَقُطِعَ بِهِ، ثُمَّ وُصل لَهُ فَعَلا، فَأَعْلاهُ اللهُ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: ائْذَنْ لِي يَا رَسُولَ الله، فَأَعْبُرُهَا فَأَذِنَ لَهُ، فَقَالَ: أَمَّا الظُّلَّةُ: فَالإِسْلامُ، وَأَمَّا الْعَسَلُ وَالسَّمْنُ: فَحَلاوَةُ الْقُرْآنِ، فَبَيْنَ مُسْتَكْثِرٍ، وَبَيْنَ مُسْتَقِلٍّ، وَبَيْنَ ذَلِكَ، وَأَمَّا السَّبَبُ: فَمَا أَنْتَ عَلَيْهِ، تَعْلُو فَيُعْلِيكَ اللهُ، ثُمَّ يَكُونُ مِنْ بَعْدِكَ رَجُلٌ عَلَى مِنْهَاجِكَ، فَيَعْلُو وَيُعْلِيهِ اللهُ، ثُمَّ يَكُونُ مِنْ بَعْدِكُمَا رَجُلٌ، فيَأْخُذُ بِأَخْذِكُمَا، فَيَعْلُو فَيُعْلِيهِ اللهُ، ثُمَّ يَكُونُ مِنْ بَعْدِكُمْ رَجُلٌ يُقْطَعُ بِهِ، ثُمَّ يُوصل لَهُ، فَيَعْلُو فَيُعْلِيهِ اللهُ، قَالَ: أَصَبْتُ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: أَصَبْتَ، وَأَخْطَأْتَ قَالَ: أَقْسَمْتُ يَا رَسُولَ الله لَتُخْبِرَنِّي، فَقَالَ: لاَ تُقْسِمْ".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة ح (٣٠٤٨١)، وأحمد ح (٢١١٣)، وأبو يعلى ح (٢٥٦٥) من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه عبد الرزاق ح (٢٠٣٦٠)، عن معمر بن راشد، ومن طريقه وأحمد ح (٢١١٤) ومسلم (٢٢٦٩).

اخرجه الدارمي ح (٢٢٠٢) ومسلم ح (٢٢٦٩)، من طريق سليمان بن كثير.

أخرجه مسلم ح (٢٢٦٩) من طريق يونس بن يزيد، ومحمد بن الوليد الزبيدي.

(١) تنطف عسلاً وسمناً: أي شبه السحابة يقطر منها السمن والعسل، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣: ١٦١.

أخرجه مسلم ح (٢٢٦٩)، والنسائي في الكبرى ح (٧٥٩٣) من طريق سفيان بن عيينة.

خمستهم: عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس ﷺ به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين أربعة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، وفيهم بعض كبار أصحاب الزهري، والمقدمين فيه، وحديث بعضهم مخرج في الصحيحين.

١٦. عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ﷺ، قال: قال رَسُولُ اللهَّ ﷺ: "إِنَّ لِي أَسْمَاءَ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ، وَالْعَاقِبُ، وَالْمَاحِي، وَالْحَاشِرُ أَحْشُرُ النَّاسَ عَلَى قَدَمَيَّ".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة ح (٣٢٣٤٩)، و عمر بن شبة في تاريخ المدينة ح (١٠٢٥)، والطبراني في الكبير ح (١٥٢٦)، من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى ح (١١٥٢٦) من طريق مالك بن أنس.

أخرجه الدارمي ح(٢٨١٧)، والبخاري ح (٤٨٩٦)، ومسلم ح (٢٣٥٤) من طريق شعيب بن أبي حمزة.

الحميدي ح (٥٥٥) و مسلم ح (٢٣٥٤)، والترمذي ح (٢٨٤٠) من طريق سفيان بن عيينة.

أخرجه مسلم ح (٢٣٥٤) من طريق عقيل بن خالد.

أخرجه مسلم ح (٢٣٥٤)، وابن حبان ح (٦٣١٣)، من طريق يونس بن يزيد.

أخرجه عبد الرزاق ح (١٩٦٥٧)، عن معمر بن راشد، ومن طريقه: مسلم ح (٢٣٥٤).

سبعتهم: عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه ﷺ به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين ستة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، وفيهم بعض كبار أصحاب الزهري، والمقدمين فيه، وحديث بعضهم مخرج في الصحيحين.

١٧. عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ عَبْدَ اللهَّ بْنَ حُذَافَةَ بْنِ قَيْسٍ فَنَادَى فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ أَيَّامُ أَكْلٍ، وَشُرْبٍ وَذِكْرٍ للهَّ إِلَّا مَنْ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمٌ مِنْ هَدْيٍ".

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في التفسير ح (٣٤٧١) من طريق سفيان بن حسين به.

أخرجه مالك بن أنس في الموطأ ح (١٣٩٢).

كلاهما: سفيان بن حسين، و مالك بن أنس، عن الزهري به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين أحد أئمة الحديث ومن كبار الرواة من أصحاب الزهري والمقدمين فيه في هذا الحديث.

❁❁❁

المطلب الثاني

الأحاديث المقبولة من رواية سفيان بن حسين عن الزهري بوجود اختلاف على الزهري

١٨. عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَثَارَ النَّاسُ إِلَيْهِ لِيَمْنَعُوهُ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ الله ﷺ: دَعُوهُ، أَهْرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ ذَنُوبًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ سَجْلًا مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ".

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري واختلف عنه من ثلاثة أوجه[1]، والوجه الذي رواه سفيان بن حسين وغيره:

(١) يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق هيئة من العلماء بوزارة الأوقاف في المملكة المغربية، ط١، ٤٦٣هـ، ١:٣٣.

أخرجه ابن الجارود في المنتقى ح (١٤٢) وابن خزيمة ح (٢٩٨) من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه الحميدي ح (٩٦٧) والإمام أحمد ح (٧٣٧٥)، وأبو داود ح (٣٨٠)، والترمذي ح (١٤٧)، والنسائي في المجتبى (١٢١٦) وفي الكبرى ح (١١٤١) وأبو يعلي ح (٥٨٧٦)، وابن خزيمة ح (٢٨٨)، والدارقطني في العلل ح (١٣٦٣) عن سفيان بن عيينة.

أخرجه البزار ح (٧٦٧٩) من طريق محمد بن أبي حفصة.

أخرجه الدارقطني في العلل ح (١٣٦٣) من طريق صالح بن أبي الأخضر[١].

أربعتهم: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين ثلاثة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، في أحد الأوجه الثابتة عن الزهري، وقد تابعه عليه ثلاثة من الرواة، منهم سفيان بن عيينة، وهو أحد المقدمين في الزهري وفي الطبقة الأولى من الرواة عنه، وليس مما خولف فيه سفيان بن عيينة، فقد أكد روايته للحديث بهذا الوجه بقوله: حدثنا الزهري كما أقول لك لا نحتاج فيه إلى أحد"[٢]، وفي رواية الحديث من طريق علي ابن المدينى قال: ثنا سفيانُ، قال: أحفظُ ذلك من كلام الزهرىّ، عن سعيدٍ، عن أبي هريرة ﷺ"[٣].

١٩. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَإِذَا قَالُوهَا فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ".

(١) العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٢٨٤٤، النسائي، السنن الكبرى، ح (١١٤١).

(٢) عبد الله بن الزبير الحميدي، المسند، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط١، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ٢١٩هـ ح (٩٦٧).

(٣) أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، ط١، الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٤٤هـ، ح (٤٣٠٧).

فَلَمَّا كَانَتِ الرِّدَّةُ قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: أَتُقَاتِلُهُمْ، وَقَدْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: "وَاللهِ لَا أُفَرِّقُ بَيْنَ الصلاةِ وَالزَّكَاةِ، وَلَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا"، فَقَاتَلْنَا مَعَهُ، فَرَأَيْنَا ذَلِكَ رُشْدًا.

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري واختلف عنه من وجهين(١)، والوجه الذي رواه سفيان بن حسين، وغيره:

أخرجه أحمد ح (٦٧)، والنسائي في المجتبى ح (٣٩٨١) من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه أحمد ح (١١٧) والبخاري (١٣٩٩) من طريق شعيب بن أبي حمزة.

أخرجه أحمد ح (١٠٨٤٠) من طريق محمد بن أبي حفصة.

أخرجه البخاري ح (٦٩٢٤) و(٧٢٨٤) ومسلم ح (٣٢) وأبو داود ح (١٥٥٦) والترمذي ح (٢٦٠٧) وابن حبان ح (٢١٧) من طريق عقيل بن خالد.

أخرجه البخاري ح (٧٢٨٦)، ومسلم ح (٣٢)، وأبو داود ح (١٥٥٧) من طريق يونس بن يزيد.

أخرجه البزار ح (٢١٧) من طريق النعمان بن راشد(٢).

أخرجه النسائي في الكبرى ح (٤٢٨٤) واخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ح (٥٨٥٣) وابن منده في الإيمان ح (٢١٦)، من طريق محمد بن الوليد الزبيدي(٣).

---

(١) علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، العلل، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط٢، بيروت، المكتب الاسلامي، ١٩٨٠م، ح (١٢٣)، عبد الرحمن بن محمد الرازي الرازي، علل الحديث، تحقيق د سعد الحميد، دار الجريسي، ١٤٣٠هـ م(١٩٧٣)، الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ح (٣)، الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ح(١٦٨٧)، النسائي: "بقوله: جمع شعيب بن أبي حمزة الحديثين جميعا"ح (٣٩٧٢).

(٢) النعمان بن راشد الجزري أبو إسحاق الرقي مولى بنى أمية صدوق سيء الحفظ من السادسة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٧١٥٤.

(٣) محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي بالزاي والموحدة مصغر أبو الهذيل الحمصي القاضي ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري، مات سنة ست وأربعين ومائة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٦٣٧٢.

سبعتهم: عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن أبي هريرة ﷺ به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين ستة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، في أحد الأوجه الثابتة عن الزهري، وفيهم من الطبقة الأولى والثانية من أصحاب الزهري، ورواية بعضهم مخرجة في الصحيحين.

٢٠. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنّ رَسُولَ اللهَّ ﷺ قَالَ: ينزل عيسى بن مَرْيَمَ فَيَقْتُلُ الْخِنْزِيرَ وَيَكْسِرُ الصليبَ، وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ، وَتَضَعُ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا وَيُعْطَى الْمَالُ حَتَّى لَا يُقْبَلَ، وَيُجْمَعُ لَهُ الصلاةُ، وَيَأْتِي الرَّوْحَاءَ فَيَحُجَّ مِنْهَا أَوْ يَعْتَمِرَ أَوْ يَجْمَعَهَا اللهُّ لَهُ".

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري واختلف عنه من وجهين [1]، والوجه الذي رواه سفيان بن حسين، وغيره:

أخرجه أحمد ح (٧٩٠٣)، وابن أبي حاتم في التفسير ح (٦٢٤٩) من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه الحميدي ح (١٠٠٥)، وأحمد ح (٧٢٧٣)، ومسلم ح (١٢٥٢)، من طريق سفيان بن عيينة.

أخرجه مسلم ح (١٢٥٢)، من طريق الليث بن سعد.

أخرجه مسلم ح (١٢٥٢)، من طريق يونس بن يزيد.

أخرجه عبد الرزاق ح (٢٠٨٤٢)، عن معمر بن راشد، ومن طريقه: أحمد ح (٧٦٨١).

(١) الوجه الثاني من رواية الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، صحيحة رواها جمع من الرواة الأثبات عن الزهري، منهم سفيان بن عيينة: أخرجه البخاري ح (٢٤٧٦)، ومسلم ح (٢٤٢)، والليث بن سعد: أخرجه البخاري ح (٢٢٢٢)، ومسلم ح (١٥٥)، وصالح بن كيسان، أخرجه البخاري ح (٣٤٤٨)، ومسلم ح (١٥٥)، ويونس بن يزيد أخرجه مسلم ح (١٥٥).

أخرجه أحمد ح (١٠٩٧٤) من طريق الأوزاعي.

ستتهم: عن الزهري، عن حنظلة بن علي الأسلمي، عن أبي هريرة ﷺ به.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين خمسة من الرواة عن الزهري في هذا الحديث، في أحد الأوجه الثابتة عن الزهري، وفيهم من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، ورواية بعضهم مخرجة في الصحيحين.

❁❁❁

المطلب الثالث

الأحاديث المقبولة التي وقع فيها اختلاف عن سفيان بن حسين وكان الوجه الراجح عنه موافقاً لغيره

٢١. عن عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَنَا الرَّحْمَنُ خَلَقْتُ الرَّحِمَ وَشَقَقْتُ لَهَا شُعْبَةً مِنِ اسْمِي؛ فَمَنْ وَصلهَا وَصلتُهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا قَطَعْتُهُ.

مدار الحديث على الزهري واختلف عليه من وجوه كثيرة، واقتصرت على تخريج ماله علاقة بموضوع البحث.

تخريج الحديث:

مدار الحديث على سفيان بن حسين عن الزهري، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول:

أخرجه البرتي في مسند عبد الرحمن بن عوف ح (١٧) من طريق سليمان بن كثير.

أخرجه الحاكم في المستدرك ح(٧٢٧٢) من طريق يزيد بن هارون[1].

(١) يزيد ابن هارون ابن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي ثقة متقن عابد من التاسعة مات سنة ست ومائتين، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٧٧٨٩.

أخرجه الطبري في تهذيب الآثار ح (١٦٧) من طريق أبي سفيان الحميري[١].

ثلاثتهم: عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه ﷺ به.

تابع سفيان بن حسين على هذا الوجه:

أخرجه الحميدي ح (٦٥)، أحمد ح (١٦٨٦)، أبو داود ح (١٦٩٤) والترمذي ح (١٩٠٧)، البرتي في مسند عبد الرحمن بن عوف ح (١٨)، والبزار ح (٩٩٢)، وأبو يعلى (٨٤٠)، والخرائطي في مكارم الأخلاق ح (٢٩٠)، والحاكم في المستدرك ح (٧٢٦٩)، من طريق سفيان بن عيينة.

أخرجه الخرائطي في مساوئ الأخلاق ح (٢٥٥)، من طريق يونس بن يزيد.

واخرجه البرتي في مسند عبد الرحمن بن عوف ح (١٦) من طريق سليمان بن كثير[٢].

الوجه الثاني:

أخرجه الخرائطي في مساوئ الأخلاق ح (٢٥٣) وفي مكارم الأخلاق (٢٨٨)، والدارقطني في الأفراد والغرائب، كما في الأطراف ح (٥٣٠)، من طريق عمر بن علي المقدمي[٣]، عن سفيان بن حسين، عن الزهري عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه ﷺ به.

(١) سعيد ابن يحيى ابن مهدي ابن عبد الرحمن أبو سفيان الحميري الحذاء الواسطي صدوق وسط أيضا من التاسعة مات سنة اثنتين ومائتين، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٤٩٥٢.

(٢) الحديث يرويه سليمان بن كثير مرة عن الزهري، وأخرى بواسطة سفيان بن حسين عنه، وهو كذلك في المطبوع، والمخطوط لمسند البرتي ل (٤)، عبد الرحمن بن أحمد البرتي، مسند عبد الرحمن بن عوف، تحقيق: صلاح الشلاحي، ط١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٤هـ، ل (٤).

(٣) عمر ابن علي ابن عطاء ابن مقدم بقاف وزن محمد بصري الواسطي ثقة وكان يدلس شديدا من الثامنة مات سنة تسعين ومائة. العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٤٩٥٢.

النظر في الاختلاف:

يرجح الوجه الأول عن سفيان بن حسين، لأنها من رواية الأكثر عدداً، ولأنه قد توبع في رواية هذا الوجه من عددٍ من كبار أصحاب الزهري.

قال البزار: "وقد روى هذا الحديث سفيان بن حسين عن الزهري، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه، والصواب ما رواه ابن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة"(١).

قال الدارقطني عن الوجه الثاني: "تفرد به سفيان بن حسين عن الزهري عنه"(٢)، والحمل فيه على الراوي عنه لمخالفته للراجح عن سفيان بن حسين.

الخلاصة:

وافق سفيان بن حسين في الوجه الراجح عنه اثنين من الطبقة الأولى من كبار أصحاب الزهري: سفيان بن عيينة، ويونس بن يزيد.

٢٢. عن سَهْلٍ بن حنيف ﷺ قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُ فُقَرَاءَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَيَشْهَدُ جَنَائِزَهُمْ إِذَا مَاتُوا، قَالَ: فَتُوُفِّيَتِ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعَوَالِي، قَالَ: فَمَشَى النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَبْرِهَا وَكَبَّرَ أَرْبَعًا".

تخريج الحديث:

مدار الحدي على سفيان بن حسين، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول:

أخرجه ابن أبي شيبة ح (٣٦٠٧٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار ح (٢٨٣٦) والطبراني في الكبير ح (٥٥٨٦)، من طريق: أبي سفيان: يحيى بن سعيد الحميري عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه: سهل بن حنيف ﷺ به.

(١) أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي، مسند البزار، تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، ط١، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٩هـ، ح (٩٩٢).

(٢) أبي الفضل ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، تحقيق: محمود نصار، والسيد يوسف، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، ح (٥٠٣).

الوجه الثاني:

رواه يزيد بن هارون، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً.

ذكره الدارقطني في العلل ح (٢٧١٤).

وتابع سفيان على الوجه الثاني: مالك في الموطأ ح (٧٧٢).

أخرجه النسائي في المجتبى ح (١٩٨١) من طريق سفيان بن عيينة.

أخرجه النسائي الكبرى ح (٢١٠٧) من طريق يونس بن يزيد.

ذكره الدارقطني في العلل ح (٢٧١٤) من رواية عبد الملك بن جريج، وعبد الرحمن بن إسحاق.

النظر في الاختلاف:

يكون الوجه الثاني راجحاً لأن يزيد بن هارون أصح حديثاً عن المدار من أبي سفيان الحميري، ولمتابعة خمسة من الرواة لسفيان بهذا الوجه وفيهم ثلاثة من كبار أصحاب الزهري والمقدمين فيه.

سئل أبو حاتم عن هذا الحديث من رواية أبي سفيان الحميري عن سفيان بن حسين، فقال: "هذا خطأ؛ والصحيح حديث يونس بن يزيد وجماعة، عن الزهري، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ بلا أبيه"(١).

و قال البيهقي: "كذا رواه سفيان بن حسين، والصحيح رواية مالك ومن تابعه مرسلا دون ذكر أبيه"(٢).

الخلاصة:

وافقت رواية الوجه الثاني عن سفيان بن حسين مرسلاً رواية عدد من كبار أصحاب الزهري والمقدمين فيه.

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث، تحقيق: د. سعد الحميد، دار الجريسي، ١٤٣٠هـ، ح (٤٦٣).

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ح (٧٠١٧).

المبحث الثاني

الأحاديث المردودة من رواية سفيان بن حسين عن الزهري

المطلب الأول: الأحاديث المردودة من رواية سفيان بن حسين عن الزهري بوجود اختلاف على الزهري.

١. عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ الصَّدَقَةَ، فَلَمْ يُخْرِجْ إِلَى عُمَّالِهِ حَتَّى قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ فِي الْغَنَمِ: فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ سَائِمَةً وَحْدَهَا شَاةٌ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ"[1].

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ح (٩٩٨١)، واحمد ح (٤٧٢٢)، وأبو داود ح (١٥٦٨) والترمذي (٦٢١)، والدارمي ح (١٦٦٠)، وأبو يعلى ح (٥٤٧٠)، وابن خزيمة ح (٢٢٦٧) والحاكم في المستدرك (١٤٤٦) من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه الدارقطني في السنن ح (١٩٨٣) من طريق سليمان بن أرقم[2].

كلاهما: عن الزهري عن سالم بن عبد الله، عن أبيه ﷺ به مرفوعاً.

الوجه الثاني:

أخرجه أبو داود ح (١٥٧١)، والطحاوي في شرح مشكل الحديث ح (٥٨٢٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ح (٧٣٥٧)، من طريق يونس بن يزيد.

أخرجه ابن ماجه ح (١٧٩٨) والبيهقي ح (٧٣٥٤) من طريق سليمان بن كثير.

كلاهما: عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه ﷺ به موقوفاً.

النظر في الاختلاف:

يكون الوجه الثاني راجحاً بوقف الحديث على عبد الله بن عمر ﷺ، فيونس بن يزيد من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، وقد تابعه سليمان بن كثير، وإن كان ضعيفاً في الزهري.

---

(١) الحديث طويل: واقتصرت على ما يدل على باقيه، كما في رواية ابن خزيمة.

(٢) سليمان بن أرقم البصري أبو معاذ ضعيف من السابعة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٢٤٣٢.

وأما متابعة سليمان بن أرقم لسفيان بن حسين في رفع الحديث، فلا تقوي حديث سفيان بن حسين، لضعفه الشديد، قال الدارقطني بعد تخريج حديثه: "ضعيف الحديث، متروك"(١).

قال ابن معين: "هذا حديث مرسل إنما يرويه يونس وغيره عن رجل من ولد عبد الله بن عمر ليس هو سالماً إنما رواه مرسلاً"(٢).

قال ابن عدي: "وقد رواه جماعة عن الزهري، عن سالم، عن أبيه فوقفوه"(٣).

وقال الدارقطني: "وقول يونس أشبه بالصواب"(٤).

٢. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "الرِّجْلُ جُبَارٌ"(٥).

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول:

أخرجه وأبو داود ح (٤٥٩٢)، والبزار ح (٧٧٩٩)،، النسائي في الكبرى ح (٥٧٥٦)، والدارقطني ح (٣٣٠٥)، والطبراني في الأوسط ح (٤٩٢٩)، والبيهقي في السنن الكبرى ح (١٧٧٦٦) من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ به.

الوجه الثاني:

أخرجه مالك في الموطأ(٦) ح (٣٢٣٤)، ومن طريقه الدارمي ح (١٧١٠)، والبخاري ح (١٤٩٩)، والنسائي في المجتبى ح (٢٤٧٩).

---

(١) علي بن عمر الدارقطني، السنن، باكستان، فيصل آباد، ح (١٩٨٣).

(٢) أبي حفص عمر بن حفص الدوري، جزء فيه قراءات النبي، تحقيق د حكمت بشير ياسين، ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ، ت ٥٠٠٥.

(٣) الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ١٢٥ : ٣.

(٤) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ح (٢٧٢٣).

(٥) قال أبو داود: جبار: الدابة تضرب برجلها وهو راكب، ح (٤٥٩٢).

(٦) جمع مالك بن أنس بين سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وذكرت ماله علاقة بحديث الزهري.

أخرجه عبد الرزاق ح (١٨٣٧٣) عن معمر بن راشد، ومن طريقه: أحمد ح (٧٧٠٤) البزار ح (٧٦٤٠).

أخرجه الحميدي[١] ح (١١٠)، وأحمد ح (٧٢٥٤)، وابن ماجه ح (٢٦٧٣)، وأبو داود ح (٤٥٩٣)، والترمذي ح (١٣٧٧) والبزار ح (٧٨٦٢)، والبيهقي في السنن الكبرى ح (١٧٦٨٧)، عن سفيان بن عيينة.

أخرجه عبد الرزاق ح (١٨٣٧٣)، وأحمد ح (٧٢٥٧)، والنسائي في الكبرى ح (٥٨٣١)، وابن خزيمة ح (٢٣٢٦)، عن عبد الملك بن جريج[٢].

أخرجه البخاري ح (٦٩١٢)، ومسلم (١٧١٠)، والطبراني في الأوسط ح (٣٩٢٨) من طريق الليث بن سعد.

أخرجه الدارقطني في العلل ح (١٨١٤) من طريق يونس بن يزيد، ومحمد بن الوليد الزبيدي.

سبعتهم: عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: بلفظ "العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس".

النظر في الاختلاف:

يكون الوجه الثاني راجحاً لاتفاق جلّ أصحاب الزهري على الحديث بهذا اللفظ، وهو مخرج بهذا الوجه في الصحيحين، وقد رد العلماء هذه اللفظة وحملوا سفيان بن حسين تبعة الخطأ فيها، ومن ذلك قول البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة إلا سفيان بن حسين"[٣].

و قال ابن عدي: "لم يأت به عن الزهري غير سفيان بن حسين فيما علمت"[١].

(١) جمع الحميدي عن سفيان بن عيينة بين سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وذكرت ماله علاقة بحديث الزهري.

(٢) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل من السادسة مات سنة خمسين ومائة، أو بعدها، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٤١٩٣.

(٣) البزار، مسند البزار، ح (٧٧٩٩).

(١) الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ٤:٤٧٦.

و قال الدارقطني: "تفرد به سفيان بن حسين عن الزهري، وخالفه أصحاب الزهري فلم يذكروا الرجل في الحديث"[1].

الخلاصة:

خالف سفيان بن حسين الرواة عن الزهري في لفظ الحديث، وفيهم أكابر أصحاب الزهري، وهذا مما أخطأ فيه سفيان بن حسين في حديثه عن الزهري حيث تفرد به، ولم يتابع عليه.

٣. عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ خَبُثَتْ نَفْسِي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: لَقِسَتْ[2] نَفْسِي".

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول:

أخرجه النسائي في الكبرى ح (١١٠٠٠) من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت ح (٣٦١) من طريق النعمان بن راشد.

كلاهما: عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة ﵂.

الوجه الثاني:

أخرجه البخاري ح (٦١٨٠)، ومسلم (٢٢٥١)، وأبو داود (٤٩٧٨)، النسائي في الكبرى ح (١١٠٠١) والطبراني في المعجم الكبير ح (٥٥٧١)، عن طريق يونس بن يزيد.

أخرجه أبو عوانة في المستخرج على صحيح مسلم ح (٩٤١٨) و(٩٩٢٤)، والطبراني في الكبير ح (٥٥٧٠)، من طريق عقيل بن خالد، قال البخاري عقب رواية يونس بن يزيد السابقة: تابعه عقيل.

أخرجه النسائي في الكبرى ح (١١٠٠١) عن إسحاق بن راشد.

---

(١) القيسراني، أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، ح (٥٠٣٩).

(٢) لقست: أي غثت: واللقس: الغثيان، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢٦٣: ٤.

ثلاثتهم: عن الزهري، عن أسعد بن سهل، عن أبيه سهل بن حنيف ﷺ، عن النبي ﷺ.

النظر في الاختلاف:

يكون الوجه الثاني راجحاً، لأنه من رواية الأرجح صفة وعدداً، وفيهم من كبار أصحاب الزهري، والمقدمين فيه، وحديث أحدهم مخرج في الصحيحين، وقد سلك سفيان بن حسين ومن تابعه الجادة في رواية الحديث، ولا يعتد بمتابعة النعمان بن راشد فليس من الطبقات المقدمة في الرواية عن الزهري، ولمخالفتهما يونس بن يزيد وعقيل بن خالد وهما من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري.

الخلاصة:

خالف سفيان بن حسين في رواية هذا الحديث، وسلك به جادة مشهورة عن الزهري، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ﷺ، وحديث الزهري إنما هو من طريق أبي أمامة: أسعد بن سهل بن حنيف عن أبيه ﷺ، عن النبي ﷺ[1].

قال البيهقي بعد تخريجه مرفوعاً: "وهذا وهم من سفيان بن حسين أو من سويد بن عبد العزيز، وسويد بن عبد العزيز الدمشقي[2]: ضعيف بمرة، لا يقبل منه ما تفرد به"[3].

٤. عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّدَقَاتِ: أَيُّهَا أَفْضَلُ؟ قَالَ: عَلَى ذِي الرَّحِمِ الْكَاشِحِ"[1].

(١) والحديث مشهور من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ﷺ، مخرج في الصحيحين وغيرها من طرق كثيرة عن هشام بن عروة، وليس فيها عن الزهري عن هشام إلا من رواية سفيان بن حسين ومن تابعه.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ح (٨٦٧٢).

(٣) سويد بن عبد العزيز بن نمير السلمي مولاهم الدمشقي وقيل أصله حمصي وقيل غير ذلك ضعيف من كبار التاسعة مات سنة أربعة وتسعين ومائة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت (٢٦٩٢).

(١) لعدو الذي يضمر عداوته ويطوي عليها كشحه: أي باطنه. والكشح: الخصر، أو الذي يطوي عنك كشحه ولا يألفك، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ١٧٥ : ٤.

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول:

أخرجه ابن المبارك في البر والصلة ح (١٦٣)، وأحمد ح (١٥٥٥٤)، والدارمي ح (١٧٢١) من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه الطبراني في الكبير ح (٣١٢٦) وفي الأوسط ح (٣٢٧٩) من طريق حجاج بن أرطأة[١].

كلاهما: عن الزهري، عن أيوب بن بشير، عن حكيم بن حزام ﷺ به.

الوجه الثاني:

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (٣٠١) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري، عن أيوب بن بشير[٢]، به.

الخلاصة:

تفرد به سفيان بن حسين عن الزهري، ولم يتابع عليه من أحدٍ من أصحاب الزهري المشهورين، وخالف في روايته أحد الرواة المقدمين في الزهري.

قال أبو زرعة: "حديث الزبيدي أصح"[٣].

أما متابعة حجاج بن أرطأة فلا تقوي رواية سفيان بن حسين لضعف حجاج بن أرطأة، واضطرابه في هذا الحديث فلم يضبطه فقد رواه أيضاً عن الزهري وخلط في إسناده فقال: عن حكيم بن بشير، عن أبي أيوب، أخرجه أحمد ح (٢٣٥٣٠).

---

(١) حجاج بن أرطاة بفتح الهمزة بن ثور بن هبيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس، مات سنة خمس وأربعين، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت (١١١٩).

(٢) أيوب بن بشير بن كعب عن رجل من عنزة هو عبد الله ولا يعرف من الثالثة، ولد في عهد النبي ﷺ، و روى عنه، مرسلا، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت (٦٠٣).، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت (٨٥٠٥).

(٣) ابن أبي حاتم، علل الحديث، ح (٦٤٨).

قال الدارقطني: "ورواه حجاج بن أرطاة، عن الزهري قال مرة: عن حكيم بن بشير، عن أبي أيوب الأنصاري، وقال مرة: عن أيوب بن بشير، عن حكيم بن حزام، وكلاهما غير محفوظ"[1].

٥. عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: أُهْدِيَتْ لِحَفْصَةَ شَاةٌ وَنَحْنُ صَائِمَتَانِ، فَأَفْطَرَتْنِي، وَكَانَتِ ابْنَةَ أَبِيهَا، فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَيْنَا، ذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: أَبْدِلَا يَوْمًا مَكَانَهُ".

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول:

أخرجه أحمد ح (٢٥٠٩٤)، و(٢٦٠٠٧)، والنسائي في الكبرى ح(٣٢٧٩) من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه أحمد ح (٢٦٢٦٧)، وإسحاق بن راهويه ح (٦٥٨)، والترمذي ح (٧٣٥)، النسائي في الكبرى ح(٣٤٧٦) من طريق جعفر بن برقان[2].

أخرجه إسحاق بن راهويه ح (٦٦٠)، واحمد: العلل لابنه عبد الله ح (٥١٠٣)، والنسائي في الكبرى ح(٣٢٨٠) من طريق صالح بن أبي الأخضر.

أخرجه مسلم في التمييز ح (٩٨) من طريق إسماعيل بن أمية[3].

أخرجه مسلم في التمييز ح (٩٩) من عبد الله بن عمر العمري[1].

خمستهم: عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة ﵂ به.

---

(١) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ح (٤٠٤٦).

(٢) جعفر بن برقان بضم الموحدة وسكون الراء بعدها قاف الكلابي أبو عبد الله الرقي صدوق يهم في حديث الزهري من السابعة مات سنة خمسين وقيل بعدها، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٩٣٢.

(٣) إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي ثقة ثبت من السادسة مات سنة أربع وأربعين ومائة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٤٢٥.

(١) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن العمري المدني ضعيف مات سنة إحدى وسبعين ومائة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٣٤٨٩.

الوجه الثاني:

أخرجه مالك في الموطأ ح (١٠٨٤)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ح (٨٤٣٦).

أخرجه عبد الرزاق ح (٧٧٩٠)، عن معمر بن راشد، ومن طريقه: إسحاق بن راهويه ح (٦٥٩)، والنسائي ح (٣٢٨٣).

أخرجه إسحاق بن راهويه ح (٦٥٩) من طريق سفيان بن عيينة.

أخرجه النسائي ح (٣٢٨٤)، والبيهقي في السنن الكبرى ح (٨٤٣٦) من طريق عبيد الله بن عمر العمري[1].

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ح (٨٤٣٦) من طريق يونس بن يزيد.

خمستهم: عن الزهري، عمن حدثه، عن عائشة رضي الله عنها به.

النظر في الاختلاف:

يكون الوجه الثاني راجحاً لعدة قرائن:

١- مدار الحديث ينفي سماعه للحديث عن عروة أصلاً.

قال سفيان بن عيينة: "سألوا الزهري، وأنا شاهد، أهو عن عروة؟ قال: لا"[2].

قال عبد الملك بن جريج: "سألت الزهري، قلت له: أحدثك عروة عن عائشة؟ قال: لم أسمع من عروة في هذا شيئا"[1].

(١) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني أبو عثمان ثقة ثبت مات سنة بضع وأربعين ومائة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٤٣٢٤.

(٢) أحمد بن شعيب النسائي، السنن، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، ط٢، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٢هـ، ح (٣٢٨٠).

(١) أحمد بن محمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله عباس، ط١، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٨هـ، ح (٥١٠٦)، مسلم بن الحجاج النيسابوري، التمييز، تحقيق محمد الأعظمي، ط٢، الرياض: الطباعة العربية السعودية المحدودة، ح (١٠٢)، والترمذي ح (٧٣٥).

قال معمر بن راشد في هذا الحديث: "لو كان من حديث عروة ما نسيته فهذان ابن جريج، وسفيان بن عيينة شهدا على الزهري وهما شاهدا عدل بأنه لم يسمعه من عروة، فكيف يصح وصل من وصل"[1].

قال مسلم: "فقد شفى ابن جريج في رواية الزهري هذا الحديث عن التصحيح، فلا حاجة بأحد الى التنقير عن حديث الزهري الى أكثر مما أبان عنه ابن جريج من النقر والتنقير في جمع الحديث الى مجهولين عن مجهول وذلك أنه قد قال له حدثني ناس عن بعض من كان سأل عائشة ففسد الحديث لفساد الاسناد"[2].

٢- الوجه الثاني من رواية الأرجح صفة وعدداً، وفيهم من كبار أصحاب الزهري.

٣- خالف رواة الوجه الأول أكابر أصحاب الزهري، وقد سلكوا به جادة الرواية المشهورة عن الزهري عن عروة عن عائشة.

سئل البخاري عن هذا الحديث؟ فقال: لا يصح حديث الزهري عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها "[3].

قال مسلم: "أما حديث الزهري فقد أخطأ كل من قال: عن عروة، عن عائشة"[4].

وقال الترمذي: "رواه غير واحد من الحفاظ، عن الزهري، عن عائشة مرسلاً، ولم يذكروا فيه عن عروة، وهذا أصح"[5].

قال النسائي: "الصواب ما روى ابن عيينة، عن الزهري، وصالح بن أبي الأخضر ضعيف في الزهري، وفي غير الزهري، وسفيان بن حسين وجعفر بن برقان ليسا بالقويين في الزهري، ولا بأس بهما في غير الزهري"[1].

---

(١) البيهقي، السنن الكبرى، ح (٨٤٣٦).

(٢) مسلم، التمييز"ح (١٠٢).

(٣) أبو طالب القاضي، العلل الكبير للترمذي، تحقيق: ودراسة حمزة ديب مصطفى، ط١، عمان، مكتبة الأقصى، ١١٩.

(٤) مسلم، التمييز، ح (١٠١).

(٥) الترمذي، السنن ح (٧٣٥).

(١) أحمد بن شعيب النسائي، السنن، ح (٣٢٨٠).

الخلاصة:

هذا الحديث مما أخطأ فيه سفيان بن حسين في روايته عن الزهري، وخالف في روايته رواية الأثبت والأحفظ من الرواة المقدمين في الزهري.

٦. عَنْ سَهْلٍ بن حنيف ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْجُعْرُورِ، وَلَوْنِ الْحُبَيْقِ أَنْ يُؤْخَذَا فِي الصَّدَقَةِ"(١).

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول:

أخرجه أبوداود ح (١٦٠٧)، وابن خزيمة ح (٢٣١٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ح (٦٣٦٢)، والطبراني في الكبير ح (٥٥٦٧)، والدارقطني في السنن ح (٢٠٣٨)، والحاكم في المستدرك ح (١٤٦٢) من طريق سفيان بن حسين.

والطحاوي في شرح معاني الآثار ح (٦٣٦٢)، والطبراني في الكبير ح (٥٥٦٦) والدارقطني ح (٢٠٣٨)، والحاكم في المستدرك ح (١٤٦٢)، من طريق سليمان بن كثير.

كلاهما: عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبيه ﷺ به.

الوجه الثاني:

أخرجه يحيى بن آدم في الخراج ح (٤٣٥)، وابن زنجويه في الأموال ح (١٩٤٣)، وابن خزيمة ح (٢٣١١)، من طريق محمد بن أبي حفصة.

أخرجه النسائي ح (٢٤٩٢)، وابن خزيمة ح (١٣١٢)، والدارقطني ح (٢٠٤٢)، والطبراني في الكبير ح (٥٥٦٨)، من طريق عبد الجليل بن حميد.

كلاهما: عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، مرسلاً.

(١) الجعرور: ضرب من الدقل يحمل رطبا صغارا لا خير فيه، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ١: ٢٦٧، الحبيق: تمر أغبر صغير مع طول فيه، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ١: ٣٣١.

الوجه الثالث:

أخرجه مالك ح (٩٢٩) من طريق زياد بن سعد، من كلام الزهري.

النظر في الاختلاف:

يكون الوجه الثالث راجحاً لإمامة مالك بن أنس وتقدمه في الزهري، ولمخالفة بقية الرواة في الوجهين الأول والثاني لروايته للحديث بأنه من قول الزهري.

الخلاصة:

هذا حديث تفرد به سفيان بن حسين عن الزهري، ولم يتابع عليه، وقد خالف في روايته إماماً من كبار أصحاب الزهري والمقدمين فيه، واضطرب في حديثه وصلاً وإرسالاً.

وأما متابعة سليمان بن كثير فمردودة أيضاً لضعفه، ولاضطراب الرواية عنه قال البيهقي: "أسنده أبو الوليد وأرسله مسلم بن إبراهيم ومحمد بن كثير عن سليمان بن كثير"[1].

٧. عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَيُّكُمْ يُبَايِعُنِي عَلَى هَؤُلاءِ الآيَاتِ الثَّلاثِ؟ ثُمَّ تَلا: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾[الأنعام: ١٥١]، حَتَّى خَتَمَ الْآيَاتِ الثَّلَاثَ، ثُمَّ قَالَ: وَمَنْ وَفَّى بِهِنَّ آجَرَهُ اللهُ، وَمَنِ انْتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا فَأَدْرَكَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا كَانَتْ عُقُوبَةً، وَمَنْ أَخَّرَهُ إِلَى الآخِرَةِ كَانَ أَمْرُهُ إِلَى اللهِ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ".

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول:

أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير ح (٨٠٧٧) والحاكم في المستدك ح (٣٢٤٠) من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، أبي إدريس الخولاني، عن عبادة بن الصامت ﷺ به.

الوجه الثاني:

أخرجه البخاري ح (١٨) و(٣٩٩٩) من طريق شعيب بن أبي حمزة.

(١) البيهقي، السنن الكبرى، ح (٧٥٢٥).

أخرجه الحميدي ح (٣٩١)، عن سفيان بن عيينة، ومن طريقه: أحمد ح (٢٢٦٧٨)، والبخاري ح (٤٨٩٧) و(٦٧٨٤) ومسلم ح (١٧٠٩)، والترمذي ح (١٤٣٩).

أخرجه عبد الرزاق ح (٩٨١٨)، عن معمر بن راشد، ومن طريقه: أحمد في المسند ح (٢٢٧٣٣) والبخاري ح(٦٨٠١)، ومسلم ح (١٧٠٩).

أخرجه البخاري ح (٧٢١٣)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة ح (٦٥٩)، من طريق يونس بن يزيد.

والنسائي في المجتبى ح (٤١٦١) من طريق صالح بن كيسان.

خمستهم: عن الزهري، عن أبي إدريس الخولاني، عن عبادة بن الصامت ﷺ بلفظ: "بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللهَّ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهَّ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللهُّ فِي الدُّنْيَا فَأَمْرُهُ إِلَى اللهَّ إِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ".

النظر في الاختلاف:

يكون الوجه الثاني راجحاً، لأنه من رواية الأرجح عدداً وصفة، وفيهم من كبار أصحاب الزهري، والمقدمين فيه، وحديث بعضهم مخرج في الصحيحين.

الخلاصة:

خالف سفيان بن حسين كبار أصحاب الزهري والمقدمين في الرواية عنه في لفظ الحديث،

قال ابن رجب: "وسفيانُ بنُ حسينٍ، ليسَ بقويٍّ، خصوصًا في حديثِ الزهريِّ، وقد خالفَ سائرَ الثقاتِ من أصحابِهِ في هذا"[1].

(١) عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، تفسير ابن رجب، تحقيق: طارق عوض الله، ط١، الرياض، دار العاصمة، ٢: ٤٠٤.

٨. عَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبِّرَتْ فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ".

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول:

أخرجه البزار ح (١١٢)، والنسائي في السنن الكبرى ح (٤٩٧١)، الدارقطني في العلل ح (١٠٢) من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن عمر ﷺ به.

الوجه الثاني:

أخرجه الحميدي ح (٦٢٥)، عن سفيان بن عيينة، ومن طريقه: البخاري ح (٢٣٧٩)، ومسلم ح (١٥٤٣)، وابن ماجة ح (٢٢١١)، وأبو داود ح (٣٤٣٣) والترمذي ح (١٢٨٨)، والنسائي في المجتبى ح (٤٦٣٦).

أخرجه البخاري ح (٢٣٧٩)، ومسلم ح (١٥٤٣) من طريق الليث بن سعد.

أخرجه مسلم (١٥٤٣) من طريق يونس بن يزيد.

أخرجه عبد الرزاق ح (١٤٦٢٠)، عن معمر بن راشد، ومن طريقه: أحمد ح (٥٥٤٠)، والنسائي في الكبرى ح (٤٩٩٢).

أخرجه الطيالسي ح (١٩١٤) من طريق محمد ابن أبي ذئب[1].

خمستهم: عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه ﷺ به.

النظر في الاختلاف:

يكون الوجه الثاني راجحاً، لأنه من رواية الأرجح صفة وعدداً، ففيهم بعض كبار أصحاب الزهري، والمقدمين فيه، ورواية بعضهم مخرجة في الصحيحين.

(١) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدني ثقة فقيه فاضل، مات سنة ثمان وخمسين ومائة، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٦٠٨٢.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا قال فيه عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ إلا سفيان بن حسين وأخطأ فيه، والحفاظ يروونه عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ وهو الصواب"(١).

سئل أبو زرعة عن حديث سفيان هذا فقال: "ليس هذا الحديث بمحفوظ؛ والصحيح: سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ"(٢).

الخلاصة:

خالف سفيان بن حسين أربعة من كبار أصحاب الزهري، فجعله من مسند عمر بن الخطاب ﷺ، والحفاظ الأثبات غيره جعلوه عن الزهري من مسند ابن عمر ﷺ.

٩. عَنِ كَعْبِ بْنِ مَالِك ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَيُؤَيِّدَنَّ اللهُ هَذَا الدِّينَ بِقَوْمٍ لا خَلاقَ لَهُمْ".

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول:

لسفيان بن حسين في هذا الحديث روايتان، ولا مرجح بينهما:

أخرجه الطبراني في الكبير ح (١٧١)، وأبو الشيخ الأصبهاني في طبقات أصبهان ٤/ ١٤٤ من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه ﷺ به.

وأخرجه مسدد في مسنده، كما في إتحاف الخيرة للبوصيري ح (٤٥٥٨) وأخرجه الطبراني في الكبير ح (١٧٠)، من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك، مرسلاً.

(١) البزار، مسند البزار، ح (١١٢).

(٢) ابن المديني، العلل، ح (١١٥٧).

الوجه الثاني:

أخرجه عبد الرزاق ح (٩٥٧٣)، عن معمر بن راشد، ومن طريقه: أحمد ح (٨٠٩٠)، والبخاري ح (٣٠٦٢) و(٦٦٠٦)، و مسلم ح (١١١) .

أخرجه أحمد ح (٨٠٩١) والبخاري ح (٣٠٦٢)، النسائي في الكبرى (٨٨٨٤) من طريق شعيب بن أبي حمزة.

أخرجه النسائي في الكبرى (٨٨٨٣)، من طريق يونس بن يزيد.

ثلاثتهم: عن الزهري عن، سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ به.

النظر في الاختلاف:

يكون الوجه الثاني راجحاً، لأنه من رواية الأرجح صفة وعدداً، فهم من كبار أصحاب الزهري، والمقدمين فيه، وحديث بعضهم مخرج في الصحيحين، ولأن رواية سفيان بن حسين في هذا الحديث عن الزهري مضطربة.

الخلاصة:

خالف سفيان بن حسين ثلاثة من الرواة عن الزهري، واضطرب في هذا الحديث ولم يضبطه.

١٠. عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عوف ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "إِذَا كَانَ الْوَبَاءُ بِبَلَدٍ وَأَنْتُمْ بِهِ فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهُ، وَإِذَا كَانَ بِبَلَدٍ وَلَسْتُمْ بِهِ فَلَا تَدْخُلُوهُ".

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري واختلف عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة ح (٤٩١) من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه الطبراني في الكبير ح (٢٢٦) وذكرها أبو نعيم في الموضع السابق، من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن تميم.

كلاهما: عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه ﷺ، عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ به.

الوجه الثاني:

أخرجه مالك في الموطأ ح (٨٧٩)، ومن طريق مالك أخرجه أحمد ح (١٦٨٢) والبخاري ح (٥٧٣٠) وح (٦٩٧٣)، ومسلم ح (٢٢١٩)، والنسائي في الكبرى ح (٧٥٢١).

أخرجه الطبراني في الكبير ح (٢٦٧)، والبرتي في مسند عبد الرحمن بن عوف ح (١٣)من طريق ابن أبي ذئب.

كلاهما: عن الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ.

الوجه الثالث:

أخرجه عبد الرزاق ح (٢٠١٥٨) عن معمر بن راشد، ومن طريقه: أحمد ح (٢١٨٠٦)، ومسلم ح (٢٢١٨).

أخرجه أحمد ح (٢١٨٠٧) والبخاري ح (٦٩٧٤) من طريق شعيب بن أبي حمزة.

كلاهما عن الزهري، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أسامة بن زيد ﷺ به.

النظر في الاختلاف:

يصح عن الزهري الوجهان الثاني والثالث، لأن رواته من المقدمين في الزهري، وحديث بعضهم في الصحيحين، أما الوجه الأول برواية سفيان بن حسين ومن تابعه فمردودة.

الخلاصة:

تفرد سفيان بن حسين بهذا الحديث عن الزهري، وأما متابعة عبد الرحمن بن يزيد، لا تدفع علة التفرد والخطأ في رواية الحديث فراويها: متروك الحديث.

ولعل سفيان بن حسين، وعبد الرحمن بن يزيد قد سلكا به الجادة، إذا يكثر في حديث الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه ﷺ.

قال الطبراني: "هكذا رواه عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وسفيان بن حسين، وخالفهما ابن أبي ذئب"[1].

١١. عَنْ ضَمْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ".

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجيهن:

الوجه الأول:

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة ح (٣٩١٨) من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن ضمرة (غير منسوب)[2].

الوجه الثاني:

أخرجه الحميدي ح (٨٣) عن سفيان بن عيينة، ومن طريقه: أحمد ح (١٦٢٨)، وابن ماجه ح (٢٥٨٠)، والبزار ح (١٢٦٠) والنسائي ح (٤٠٩٠)، وأبو يعلى ح (٩٤٩) و(٩٥٣)، عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن سعيد بن زيد ﷺ به.

النظر في الاختلاف:

يكون الوجه الثاني راجحاً، لأنه من رواية الأرجح صفة، ومن الطبقة الأولى في أصحاب الزهري.

الخلاصة:

تفرد سفيان بن حسين بهذا الحديث عن الزهري، وخالف فيه أحد كبار أصحاب الزهري، والمقدمين فيه.

قال أبو نعيم بعد روايته لحديث سفيان بن حسين: "غريب من حديث الزهري"[1].

---

(١) سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، دار إحياء التراث العربي، ح (٢٦٧).

(٢) أبو الحسن عبد الباقي، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح المصراتي، ط١، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٨هـ، ح (٣٩١٨).

(١) أحمد بن عبد الله الأصبهاني، معرفة الصحابة، تحقيق عادل العزازي، ط١، الرياض: دار الوطن، ١٤١٩هـ، ح (٣٩١٨).

١٢. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ أَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ وَأَبُو جَهْلِ بْنُ هِشَامٍ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَيْ عَمِّ إِنَّكَ أَعْظَمُهُمْ عَلَيَّ حَقًّا، وَأَحْسَنُهُمْ عِنْدِي يَدًا، وَلَأَنْتَ أَعْظَمُ حَقًّا عَلَيَّ مِنْ وَالِدِي، فَقُلْ كَلِمَةً تَجِبْ لَكَ عَلَيَّ بِهَا الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَقَالَا لَهُ: أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَسَكَتَ فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: أَنَا عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَمَاتَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ"، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ﴾[التوبة: ١١٣] إلى ﴿وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ﴾[التوبة: ١١٤] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول:

أخرجه الحاكم في المستدرك ح (٣٣٣٠) من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ به.

الوجه الثاني:

أخرجه أحمد ح (٢٣٦٧٤)، والبخاري ح (٤٣٠٧) و ح (٤٣٩٩) و ح (٦١٨٧)، و مسلم ح (٣٥) من طريق معمر بن راشد.

أخرجه مسلم ح (٣٥) من طريق يونس بن يزيد، وصالح بن كيسان.

أخرجه البخاري ح (٤٧٧٢) و ح(٦٨٨١) من طريق شعيب بن أبي حمزة.

أربعتهم: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبيه ﷺ به.

النظر في الاختلاف:

يكون الوجه الثاني راجحاً، لأنه من رواية الأرجح صفة وعدداً، فقد خالف سفيان بن حسين أربعة من كبار أصحاب الزهري، وحديث بعضهم مخرج في الصحيحين.

الخلاصة:

خالف سفيان بن حسين الرواة عن الزهري، وسلك به الجادة المشهورة في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﷺ.

❁❁❁

المطلب الثاني

الأحاديث المردودة التي تفرد بها سفيان بن حسين عن الزهري

١٣. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يُسْبَقَ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ يُؤْمَنُ أَنْ يُسْبَقَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ الْقِمَارُ".

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (١٠٧٠٦)، وابن أبي شيبة ح (٣٤٢٣٨)، أبو داود ح (٢٥٧٩)، وابن ماجه (٢٨٧٦)، والبزار ح (٧٧٩٤)، الدارقطني في السنن ح (٤٨٣٥)، وأبو يعلي ح (٥٨٦٤)، والحاكم في المستدرك ح (٢٥٥١)، من طريق سفيان بن حسين، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ.

الخلاصة:

تفرد سفيان بن حسين بهذا الحديث عن الزهري، ويبعد أن يكون الحديث بهذا الحكم المهم عن الزهري، ولا يرويه كبار أصحاب الزهري عنه، ومع تفرده فقد خالف كبار الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، قال أبو داود: "رواه معمر، وشعيب، وعقيل، عن الزهري، عن رجال من أهل العلم، وهذا أصح عندنا"(١)، ولم أقف عليها مسندة.

قال البزار: "هذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة إلا سفيان بن حسين"(٢).

(١) أبو داود: سليمان بن الأشعث، تحقيق: يوسف الحوت، ط١، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٩هـ، ح (٢٥٨٠).

(٢) البزار، مسند البزار، ح (٧٧٩٤).

قال أبو حاتم بعد سؤاله عن حديث سفيان بن حسين: "هذا خطأ لم يعمل سفيان بن حسين شيئاً، لا يشبه أن يكون عن النبي ﷺ، وأحسن أحواله أن يكون عن سعيد بن المسيب قوله، وقد رواه يحيى بن سعيد [1]، عن سعيد قوله"[2].

١٤. عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: ذَاكَرَنِي عُمَرُ ﷺ السَّهْوَ فِي الصلاة فَأَتَانَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَوَقَفَ عَلَيْنَا؛ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ شَكَّ فِي صلاتِهِ فَلْيُصل حَتَّى يَكُونَ شَكُّهُ فِي الزِّيَادَةِ.

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني في السنن ح (١٤١٥) من طريق سفيان بن حسين.

أخرجه عبد الرزاق ح (٣٤٧٦)، وأحمد ح (١٧١١)، والبزار ح (٩٩٧)، والدارقطني في السنن ح (١٣٨٩) من طريق إسماعيل بن مسلم المكي.

كلاهما: عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس ﷺ، عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ به.

قال البزار: "هذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن عبد الرحمن بن عوف، إلا إسماعيل بن مسلم، وإسماعيل بن مسلم، هذا ليس بالقوي"[1].

الخلاصة:

تفرد سفيان بن حسين بهذا الحديث ذي الأهمية الكبيرة في حكم من أحكام ركن من أركان الإسلام، ولم يتابع عليه من أحدٍ من الرواة أصحاب الزهري المقدمين فيه، ولو كان ثابتاً عن الزهري لتضافرت همم الرواة عنه على نقله وروايته، وأما متابعة إسماعيل بن مسلم فلا تفيد في دفع تفرد سفيان بن حسين لأن إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف جداً، قال أحمد بن

(١) ابن المديني، العلل، ح (٢٢٤٩).

(٢) وقد أخرجه مالك في الموطأ ح (١٦٩٧) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب قال: "ليس برهان الخيل بأس. إذا دخل فيها محلل. فإن سبق، أخذ السبق، وإن لم يسبق لم يكن عليه شيء.

(١) البزار، مسند البزار، ح (٩٩٧).

حنبل: "منكر الحديث"، قال النسائي: "متروك الحديث"، و قال ابن حجر: "ضعيف الحديث"[1].

١٥. عَنْ سعيد ابن المسيب وعلي بن الحسين وأبي سلمة بن عبد الرحمن: أن رسول الله ﷺ: كُفِّنَ فِي ثَلاثَةِ أَثْوَابٍ: ثَوْبَيْنِ أَبْيَضَيْنِ وَبُرْدَةٍ حبرة".

أخرجه ابن سعد في الطبقات ٢/ ٢١٧ من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري عن سعيد وعلي، وأبي سلمة، مرسلاً.

الخلاصة:

تفرد سفيان بن حسين بهذا الحديث عن الزهري سنداً ومتناً، ولم يتابع عليه، وهو مرسل، ودليل نكارة متنه مخالفته لحديث عائشة أَنَّ رَسُولَ اللهَّ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلاَثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَةٍ بِيضٍ، سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ لَيْسَ فِيهِنَّ قَمِيصٌ وَلاَ عِمَامَةٌ"، مخرج صحيح البخاري ح (١٢٦٤)، ومسلم ح (٩٤١).

١٦. عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: لَمَّا مَرِضَ رَسُولُ الله ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ، أَتَاهُ بِلَالٌ يُؤْذِنُهُ بِالصلاةِ فَقَالَ بَعْدَ مَرَّتَيْنِ: يَا بِلَالُ، قَدْ بَلَّغْتَ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُصل وَمَنْ شَاءَ فَلْيَدَعْ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ بِلَالٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، مَنْ يُصلي بِالنَّاسِ؟ قَالَ: مُرْ أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصل بِالنَّاسِ، فَلَمَّا أَنْ تَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ، رُفِعَتْ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ السُّتُورُ.

قَالَ[1]: فَنَظَرْنَا إِلَيْهِ كَأَنَّهُ وَرَقَةٌ بَيْضَاءُ عَلَيْهِ خَمِيصَةٌ، فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَأَخَّرُ، وَظَنَّ أَنَّهُ يُرِيدُ الْخُرُوجَ إِلَى الصلاةِ، فَأَشَارَ رَسُولُ الله ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَقُومَ فَيُصلِيَ، فَصلى أَبُو بَكْرٍ بِالنَّاسِ، فَمَا رَأَيْنَاهُ بَعْدُ.

---

(١) الرازي، الجرح والتعديل، أحمد بن شعيب بن علي النسائي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف حوت، ط١، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٥هـ، ت ٣٦، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٤٨٤.

(١) هذا الشطر من الحديث مخرج في الصحيحين وغيرهما من طرق عدة عن الزهري، منها عند البخاري ح (٧٥٤) من طريق عقيل بن خالد، وعند مسلم ح (٤١٩) من طريق سفيان بن عيينة.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة ح (٧٢٣٩) وأحمد في مسنده ح (١٣٠٩٣) وأبو يعلى (٣٥٦٧) من طريق سفيان بن حسين.

الخلاصة:

تفرد سفيان بن حسين عن الزهري بالشطر الأول من الحديث، ورواية الحديث بزيادة في أوله هكذا عن الزهري، ولم يتابع على رواية الحديث بهذا التمام، وخالف رواية أكابر أصحاب الزهري والمقدمين فيه برواية الشطر الثاني من الحديث دون أوله.

❁❁❁

المطلب الثالث

الأحاديث المردودة من رواية سفيان بن حسين عن الزهري، مخالفة أو تفرداً والحمل فيها على من دون سفيان بن حسين

أولاً: ما روي عنه بالتفرد.

١٧. عَنْ أَنَسٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "المُؤَذِّنُونَ أُمَنَاءُ، وَالْأَئِمَّةُ ضُمَنَاءُ، فَأَرْشَدَ اللهُ الْأَئِمَّةَ، وَغَفَرَ لِلْمُؤَذِّنِينَ".

تخريج الحديث:

أخرجه أبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه ١/ ٤٦٧، وعنه أخرجه السهمي في سؤالاته للدارقطني ح (٩٨)، وفي تاريخ جرجان ص ١١٤، من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن أنس ﷺ به.

الخلاصة:

تفرد سفيان بن حسين بهذا الحديث، ولم يتابع عليه، والحمل فيه على محمد بن أحمد بن سهيل بن علي بن مهران الباهلي المكتب قال الإسماعيلي: "ليس بذاك"، ونقل السهمي عن

الإسماعيلي قوله عقب الحديث: "هو منكر جدا"[1].

١٨. عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عوف ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يقرأ: ﴿كَلَّا بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ ﴿١٧﴾ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿١٨﴾ وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴿١٩﴾﴾[الفجر: ١٧-١٩]، كُلُّهُنَّ بِالْيَاءِ".

تخريج الحديث:

أخرجه حفص بن عمر الدوري في جزء فيه قراءات النبي ص ح (١٢٥)، والحاكم في المستدرك ح (٣٠٤٥) من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه ﷺ به.

الخلاصة:

تفرد سفيان بن حسين بهذا الحديث عن الزهري، ولم يتابع عليه، واختلف عنه من راويين ضعيفين فهذه رواية المغيرة بن مطرف [2] عن سفيان، وخالفه عبد الله بن محمد [3] فقال: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال الدارقطني: "وكلاهما غير محفوظ"[1].

فالحمل فيه على الرواة عن سفيان بن حسين وليس عليه.

١٩. عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "الْحَمْدُ للهِ الَّذِي أَطْعِمْنِي الْخَمِيرَ، وَأَلْبَسَنِي الْحَرِيرَ، وَزَوَّجَنِي خَدِيجَةَ، وَكُنْتُ لَهَا عَاشِقًا".

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في المستدرك ح (٤٩٠٠) من طريق سفيان بن حسين عن الزهري، مرسلاً.

---

(١) أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي."معجم الشيوخ، تحقيق: د. زياد منصور، ط١، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، ١٣٧١هـ، ١: ٤٦٧.

(٢) المغيرة بن مطرف الواسطي، قال الذهبي: واه، المقتنى في سرد الكنى ت ٥٨١٣.

(٣) لم أجد في ترجمة سفيان بن حسين ممن روى عنه بهذا الاسم، لكن قال الدراقطني عنه: "كان رجلا صالحاً، كان ضعيفاً، العلل، ح (٥٥٩).

(١) ابن المديني، العلل، ح (٥٥٩).

الخلاصة:

ولا يتحمل سفيان بن حسين تبعة التحديث بهذا الحديث المنكر، محمد بن الحجاج الواسطي اللخمي البغدادي، قال يحيى بن معين: "كذاب" قال أبوحاتم: "كذاب ذاهب الحديث"، وقال ابن حبان: "كان ممن يروى الموضوعات عن الأثبات، لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به"[1].

ثانياً: ما روي عنه بالمخالفة لغيره.

٢٠. عنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ رِيحُ غَمَرٍ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ".

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري واختلف عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

أخرجه النسائي في الكبرى ح (٦٨٨٠)، وابن عدي في الكامل ٤/ ٤٧٧، والطبراني في الأوسط ح (٥٤٤١) من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ﵂ به.

الوجه الثاني:

أخرجه ابن أبي شيبة ح (٢٦٢١٦) من طريق سفيان بن عيينة.

أخرجه عبد الرزاق ح (١٩٨٤٠) عن معمر بن راشد.

كلاهما: عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، مرسلاً.

الوجه الثالث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح (٥٤٣٥)، من طريق عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي سعيد الخدري ﵁ به.

(١) الرازي، الجرح والتعديل، بن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ت ١٠٠٢.

النظر في الاختلاف:

يكون الوجه الثاني راجحاً، لأنه من رواية الأرجح صفة وعدداَ، وخالفهم سفيان بن حسين، وسلك به الجادة، في الوجه الأول، وكذلك ترد رواية عقيل في الوجه الثالث لمخالفتها رواية الأرجح عدداً.

قال النسائي: "خطأ، والصواب الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله مرسل"(١)، قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا سفيان بن حسين"(٢).

والخطأ في هذا الحديث ليس من سفيان بن حسين، قال ابن عدي: "حديث الزهري عن عروة عن عائشة يرويه سفيان بن حسين على أن عمر بن علي قد روى بعض الناس عنه عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه فلعل التخليط فيه من عمر بن علي لا من سفيان بن حسين، وقد قيل عن عمر بن علي عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة، وهذا يدل على أن التخليط من عمر بن علي لا من سفيان بن حسين"(٣).

وقال البيهقي: "ورواه سفيان بن حسين، عن الزهري واختلف عليه فيه فقيل عنه: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وقيل عنه: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وليس بشيء"(١).

الخلاصة:

خالف سفيان بن حسين اثنين من كبار أصحاب الزهري، وسلك به سفيان الجادة، والخطأ فيه ليس من سفيان بن حسين بل من الراوي عنه.

---

(١) أحمد بن شعيب بن علي النسائي، السنن الكبرى، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ، ح (٦٨٨٠).

(٢) سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق عوض وآخرون، ط١، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٦هـ، ح (٥٤٤١).

(٣) الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ٣٤٧: ٢.

(١) البيهقي، السنن الكبرى، ح (٥٤٢٩).

٢١. عَنْ عَائِشَةَ ﵂: أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ قَالَ: "لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ".

تخريج الحديث:

مدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول:

أخرجه الدارقطني في السنن ح (٢٣٥٦)، والحاكم في المستدرك ح (١٦١١)، والبيهقي في السنن الكبرى ح (٨٦٧٢)، من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة ﵂ به.

الوجه الثاني:

أخرجه أبو داود ح (٢٤٧٣) والبيهقي في السنن الكبرى ح (٨٥٩٤)، من طريق عبد الرحمن بن إسحاق.

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ح (٣٦٧٦) من طريق عقيل بن خالد.

كلاهما: عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة ﵂ موقوفاً.

النظر في الاختلاف:

الراجح الوجه الثاني فهو من رواية الأرجح صفة وعدداً، خاصة أن عقيل بن خالد من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، والمتابعات لمن فوق المدار – الزهري – بروايته موقوفاً عن عائشة، والحديث ثابت عن عائشة موقوفاً من طرق منها:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ح (٩٦٢٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ح (٨٥٧٩)، من رواية عروة بن الزبير عن عائشة ﵂.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ح (٨٥٨١)، من رواية عطاء بن أبي رباح عن عائشة ﵂.

الخلاصة:

خالف سفيان بن حسين اثنين من الرواة عن الزهري، وفيهم أحد أصحاب الزهري، ومن الطبقة الأولى في أصحاب الزهري، والحمل في هذه المخالفة على الراوي عنه: سويد عبد

العزيز الدمشقي[1]، قال الدارقطني بعد تخريجه مرفوعاً: "تفرد به سويد عن سفيان بن حسين"[2]، قال البيهقي: "وهذا وهم من سفيان بن حسين، أو من سويد بن عبد العزيز، وسويد بن عبد العزيز الدمشقي ضعيف بمرة لا يقبل منه ما تفرد به"[3].

❁❁❁

(١) سويد بن عبد العزيز بن نمير السلمي مولاهم الدمشقي وقيل أصله حمصي وقيل غير ذلك ضعيف من كبار التاسعة مات سنة ١٩٤، العسقلاني، تقريب التهذيب، ت ٢٦٩٢.

(٢) الدارقطني، السنن، ح (٢٣٥٦).

(٣) البيهقي، السنن الكبرى، ح (٨٥٨٠).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

في خاتمة هذا البحث وبعد تطواف ممتع مع جملة وافرة من مصادر الحديث الشريف، خرجت في نهاية البحث بالنتائج التالية:

أ- تأكد لي سلامة منهج النقد الحديثي وموثوقيته عند أئمة هذا الفن.

ب- أن الراوي الثقة قد يضعف حديثه في شيخ من شيوخه الذين روى عنهم، وتبقى مكانته وصحة حديثه عن غيرها.

ج- أن سفيان بن حسين من الرواة الذين اتفقت كلمة أهل العلم على تضعيف حديثه عن الزهري.

د- بلغ عدد ما وقف عليه الباحث (٤٣) حديثاً من رواية سفيان بن حسين عن الزهري.

هـ- أمكن من خلال الجمع والمقارنة لمرويات سفيان بن حسين عن الزهري مع مرويات غيره عن الزهري وتطبيق منهج المحدثين في دراستها جاءت نتيجة ذلك بتقسيمها من حيث القبول والرد كما يلي:

أ- عدد الأحاديث المقبولة من رواية سفيان بن حسين عن الزهري (٢٢) حديثاً، منها: (١٧) حديثاً جاءت من دون اختلاف على الزهري، و عدد (٣) أحاديث، بموافقة سفيان بن حسين لغيره في أحد الأوجه الثابتة عن الزهري، و(حديثان) مما اختلف فيه على سفيان بن حسين وكان الراجح عنه موافقاً لغيره عن الزهري.

ب- عدد الأحاديث المردودة من رواية سفيان بن حسين عن الزهري (٢١) حديثاً، منها: (١٢) حديثاً بمخالفة سفيان بن حسين لغيره عن الزهري، و عدد (٤) أحاديث مما تفرد به سفيان بن حسين، عن الزهري، و(٥) أحاديث مما كان الخطأ فيها ممن دون سفيان بن حسين وليس منه.

توصية:

بأن يقوم الباحثون المتمكنون في علم علل الحديث بدراسة أحاديث من ضعف نسبياً في أحد شيوخه، أو بأمر آخر.

والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

١- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد، الصمت وأدب اللسان، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، بيروت، دار الكتاب العربي.

٢- ابن معين، أبو زكريا يحي الروائسي، التاريخ برواية عباس الدوري، تحقيق: د.أحمد محمد سيف، ط١، مركز إحيتء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ، ٣: ٣٢٨.

٣- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، ذكر أخبار أصبهان، ٤٣٠هـ.

٤- الأصبهاني، محمد عبد الله بن حيان، "طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها"، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.

٥- الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل العزازي، ط١، الرياض، دار الوطن، ٤٣٠هـ.

٦- الأعرابي، أحمد بن محمد، المعجم لابن الأعرأبي، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، ط١، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤١٨هـ.

٧- الأسفراييني، عوانة يعقوب، المستخرج على صحيح مسلم، تحقيق: أيمن عارف، ط١، بيروت، دار المعرفة.

٨- الإسماعيلي، أبو بكر أحمد بن إبراهيم، معجم الشيوخ، تحقيق: د. زياد منصور، ط١، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، ٣٧١هـ.

٩- البخاري، محمد بن اسماعيل، التاريخ الكبير، ط١، الهند، مطبعة دار المعارف العثمانية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.

١٠- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، ط١، القاهرة، المكتبة السلفية، ١٤١٤هـ.

١١- البغدادي، أبو طاهر المخلص، المخلصيات، تحقيق: نبيل جرار، ط١، دمشق، دار النوادر.

١٢- البستي، أبو حاتم محمد بن حبان، الثقات، تحت مراقبة د. محمد عبد المعيد خان، ط١، الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ.

١٣- البستي، أبو حاتم محمد بن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٦هـ.

١٤- البرتي، عبد الرحمن بن أحمد، مسند عبد الرحمن بن عوف، تحقيق: صلاح الشلاحي، ط١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٤هـ.

١٥- البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، مسند البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، ط١، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٩هـ.

١٦- البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، ط١، الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٤٤هـ.

١٧- الترمذي، عيسى محمد بن عيسى، الجامع الكبير، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٧٩هـ.

١٨- الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: د. سهيل زكار، ط٣، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩هـ.

١٩- الجزري، مجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

٢٠- الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تفسير ابن رجب، تحقيق: طارق عوض الله، ط١، الرياض، دار العاصمة، ٧٩٥هـ.

٢١- الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، شرح علل الترمذي، تحقيق: د. نور الدين عتر، ط١، دمشق، دار الملاح، ١٣٩٨هـ.

٢٢- الحنظلي، إسحاق بن إبراهيم، مسند، تحقيق: د. عبد الغفور البلوشي، ط١، المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، ٢٣٨هـ.

٢٣- الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير، المسند، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط١، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ٢١٩هـ.

٢٤- الخرساني، حميد بن محمد بن زنجويه، الأموال، تحقيق: د. شاكر فياض، ط١، الرياض، مركز الملك فيصل، ٢٥١هـ.

٢٥- الخرائطي، محمد بن جعفر، مساوئ الأخلاق ومذمومها، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، القاهرة، مكتبة القرآن، ٣٢٧هـ.

٢٦- الخرائطي، محمد بن جعفر، مكارم الأخلاق، تحقيق: د. سعاد الخندقاوي، ط١، القاهرة، مطبعة المدني، ٣٢٧هـ.

٢٧- الدارقطني، علي بن عمر، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: د. محمد لطفي الصباغ، ط١، بيروت، المكتب الإسلامي، ٣٨٥هـ.

٢٨- الدارقطني، علي بن عمر، السنن، باكستان، طبعة فيصل آباد.

٢٩- الدراقطني، علي بن عمر، العلل، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط١، المدينة المنورة، دار طيبة، ١٤٠٥هـ.

٣٠- الدوري، عمر بن حفص، جزء فيه قراءات النبي، تحقيق: د. حكمت بشير ياسين، ط١، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ٢٤٦هـ.

٣١- الدارمي، محمد عبد الله بن عبد الرحمن، السنن، تحقيق: حسين سليم أسد، ط١، الرياض، دار المغني، ٢٥٥هـ.

٣٢- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٢هـ.

٣٣- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٧٤٨هـ.

٣٤- الرازي، عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم: مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط١، مكة المكرمة: مكتبة نزار الباز، ١٤١٧هـ.

٣٥- الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن ابن أبي حاتم، علل الحديث، تحقيق: د. سعد الحميد، دار الجريسي، ١٤٣٠هـ.

٣٦- الرازي، عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيروت، تصوير دار إحياء التراث العربي، ١٣٧١هـ.

٣٧- الزهري، محمد بن سعد بن منيع، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٣٠هـ.

٣٨- السهمي، حمزة بن يوسف، تاريخ جرجان، تحت مراقبة محمد عبد المعين خان، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠١هـ.

٣٩- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٩هـ.

٤٠- السعدي، علي بن عبد الله بن جعفر ابن المديني، العلل، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٨٠م.

٤١- الشافعي، محمد بن عبد الله، الغيلانيات، الفوائد المنتخبة العوالي عن الشيوخ الثقات، تحقيق: د. مرزوق الزهراني، ط١، بيروت، دار المأمون للتراث، ١٤١٧هـ.

٤٢- الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة، ٢٤١هـ.

٤٣- الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله عباس، ط١، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.

٤٤- الشيباني، أحمد بن عمرو، الأحاد والمثاني، تحقيق: د. باسم الجوابرة، ط١، الرياض، دار الراية، ٢٨٧هـ.

٤٥- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط١، بيروت، المكتب الإسلامي، ٢٢٠هـ.

٤٦- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

٤٧- الطبري، محمد بن جرير، تهذيب الآثار، تحقيق: محمود شاكر، ط١، القاهرة، مطبعة المدنى، ٣٢٥هـ.

٤٨- الطحاوي، أحمد بن محمد، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ.

٤٩- الطحاوي، أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ.

٥٠- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق عوض وآخرون، ط١، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٦هـ.

٥١- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، دار إحياء التراث العربي، ٣٦٠هـ.

٥٢- الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود، المسند، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، ط١، القاهرة، دار هجر، ٢٠٤هـ.

٥٣- العسقلاني، ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق: صغير الباكستاني، ط١، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٦هـ.

٥٤- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تغليق التعليق، تحقيق: د. سعيد عبد الرحمن القزقي، ط١، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ.

٥٥- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، القاهرة، السلفية، ١٣٨٠هـ.

٥٦- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ط١، السعودية، منشورات وزارة الشؤون الإسلامية، ١٤١٥هـ.

٥٧- الغطفاني، يحيي بن معين، التاريخ، تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، ط١، مكة المكرمة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة، ١٣٩٩هـ.

٥٨- القاضي، أبو طالب، العلل الكبير للترمذي، تحقيق ودراسة حمزة ديب مصطفى، ط١، عمان، مكتبة الأقصى، ١٤٠٦هـ.

٥٩- قانع، أبو الحسن عبد الباقي، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح المصراتي.(ط١، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٨هـ.

٦٠- القرشي، يحيي بن آدم، الخراج، ط٢، القاهرة، المطبعة السلفية، ٢٠٣هـ.

٦١- القزويني، محمد بن يزيد ابن ماجه، السنن، تحقيق: خليل مأمون شيخا، ط٢، بيروت، دار المعرفة، ٢٧٥هـ.

٦٢- القرطبي، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: هيئة من العلماء بوزارة الأوقاف، ط١، المملكة المغربية، ٤٦٣هـ.

٦٣- القيسراني، أبو الفضل ابن طاهر، أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، تحقيق: محمود نصار، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

٦٤- الليثي، يحيي بن يحيي، موطأ الإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مكة المكرمة، المكتبة التجارية، ٢٣٤هـ.

٦٥- المروزي، حسين بن الحسن، البر والصلة، تحقيق: د. محمد بن سعيد البخاري، ط١، الرياض، دار الوطن، ٢٤٦هـ.

٦٦- المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

٦٧- الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى."المسند، تحقيق: حسين سليم أسد، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ.

٦٨- النيسابوري، مسلم النيسابوري، التمييز، تحقيق: محمد الأعظمي، ط٢، الرياض، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، ١٤٠٢هـ.

٦٩- النسائي، أحمد بن شعيب، تحقيق: رائد صبري بن أبي علفة، ط٢، الرياض، دار االحضارة الإسلامية، ١٤٣٦هـ.

٧٠- النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: د.كتور عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٣٠٣هـ.

٧١- النسائي، أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف حوت، ط١، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٥هـ.

٧٢- النميري، عمر بن شبة، تاريخ المدينة، تحقيق: فهيم شلتوت، ط١، ١٣٩٩هـ.

٧٣- النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث، ٢٦١هـ.

٧٤- النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ط١، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٣٤هـ.

٧٥- النيسابوري، محمد بن إسحاق بن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ط١، بيروت، المكتب الإسلامي.

٧٦- الهيثمي، علي بن سليمان، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، تحقيق: د. حسين أحمد الباكري، ط١، الجامعة الإسلامية، مطبوعات مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، ٨٠٧هـ.

❁❁❁

Publication Rules

- All research papers must adhere to Sharia guidelines, educational policies, and regulations of the Kingdom of Saudi Arabia.
- Manuscripts submitted should represent original and novel works.
- Adherence to well established scientific methodology.
- If the research paper has been previously published elsewhere in any from, JSSIS does not bear any legal consequences for this.
- The research paper can be part of a book or derived from a thesis in which the author obtained a degree.
- Original manuscripts should not exceed 10,000 words in length. If exceeds it shall be treated as more than one research paper.
- Arabic and English abstracts should include the following: research topic, research problem, objectives, methodology, and the most important results.
- Research introduction should present title, research problem, questions, methodology, literature, main contribution, and plan.

Publication guidelines

- Authors should submit their works through the journal's email: almajallah@kku.edu.sa
- Font: Traditional Arabic.
- Body Font Size: (16), footnotes and references: (12), titles: (18).
- **The researcher must attach the following:**

- A summary of up to (200) words in both English and Arabic. English summary should be certified by accredited translation body.
- Curriculum Vitae, including: (Name, scientific degree, area of specialization, current employment, important scientific achievements, correspondence address, e-mail address, mobile number)

- **Adherence to the following documentation and referencing methods of research sources:**

- Citing the book title and author(s), including any publication information.
- Inserting footnotes at the bottom of each page, and footnotes numbers should be between brackets.
- Writing the Quranic verses in accordance to the Uthmani script followed by their reference, and can be downloaded from the following link: https://nashr.qurancomplex.gov.sa/site/
- The bibliography attached at the end of the research paper must be complete and not concise for each reference, and must be written in MLA style.

Review and Publication Process

1. All research will be subject to scientific review, in accordance to the widely recognized scientific rules and regulations.
2. The order of research papers when published will be subject to technical and chronological considerations.
3. The journal reserves the right to publish the research paper in the edition it deems suitable, or republish it in any form if it considers that necessary.
4. The published material expresses the opinions of its authors and does not necessarily reflect the opinion of the journal.

Journal Title

King Khalid University Journal for Sharia Sciences and Islamic Studies. Abha: (9010)

Correspondence should be directed to the Chairman of the Journal's Editorial Board Email: almajallah@kku.edu.sa

King Khalid University's Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies

Vision:

To become the region's leading journal in academic research publication and be classified in the ranks of the world's top journals for research publications.

Mission:

To enrich scientific movement by advancing the research of Sharia studies in all its different branches, and provide researchers with the opportunity to publish their work on a platform that will become the University's cultural and inspired interface.

Values:

- Trust
- Fairness
- Moderation
- Perfection

Journal's Objectives:

1. Serving specialised research in religious sciences in accordance to the correct approach.
2. Addressing contemporary problems and emerging issues in accordance to Sharia principles.
3. Enriching the scientific movement with distinguished research to achieve the university's' vision, mission and goals.
4. Finding a method of publishing religious sciences to enable researchers to publish their research in accordance to the scientific research process.
5. Scientific and research communication with specialists in the field of Islamic Studies everywhere.
6. Focus on studying and publishing the Islamic heritage.

One: Publishing Rules:

1. The research must be categorized as original and inventive.
2. The research must comply with the widely accepted rules of scientific research.
3. The research must not be derived from a book, or a dissertation or a thesis by which the author has obtained a degree.
4. The research must not have been previously published, or sent for publication in another